



2022 | التقرير الاقتصادي السنوي لإمارة أبوظبي



التقرير الاقتصادي السنوي لإمارة أبوظبي – 2022

دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي
قطاع الاستراتيجية الاقتصادية
يونيو 2023





صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة – حاكم أبوظبي
حفظه الله

التمهيد وإخلاء المسؤولية

أعدَّ قطاع الاستراتيجية الاقتصادية في دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي التقرير الاقتصادي السنوي لإمارة أبوظبي. يعدُّ هذا التقرير جزءاً من سلسلة تقارير اقتصادية دورية تصدرها دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي، والتي تشمل التقارير الاقتصادية ربع السنوية بواقع أربع تقارير، والتقارير القطاعية بواقع أربع تقارير، وتقريراً منفرداً خاصاً يسلط الضوء على أهم القضايا الاقتصادية خلال العام. يقدم التقرير الاقتصادي السنوي لإمارة أبوظبي، لمحة عامة عن الظروف والتوجهات الاقتصادية العالمية والإقليمية، التي تأثرت بها الإمارة، إضافة إلى منظور تاريخي بشأن أهم الأحداث الاقتصادية التي رسمت ملامح اقتصاد الإمارة خلال العام الماضي، كما يعرض سياق العام الماضي ويقارنه مع معطيات التاريخ الحديث، ومن ثم يكشف الآثار المترتبة على الاتجاهات الناشئة التي تشكل المستقبل الاقتصادي لإمارة أبوظبي. أعدَّ التقرير بهدف تقديم رؤية اقتصادية عالمية، بالاستناد إلى بيانات عالمية ومؤشرات أداء خمسة اقتصادات رئيسية (ذات روابط استراتيجية وارتباط عالمي مع الإمارة)، والتي ستكون بمثابة مرجع للوضع الاقتصادي العالمي، مع مراعاة الوضع الاقتصادي الأقرب إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، والتركيز في الوقت نفسه على المنطقة من نطاق أوسع (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العالم العربي ودول مجلس التعاون الخليجي)، بالإضافة إلى السياق

الاتحادي أخذاً في الاعتبار أن إمارة أبوظبي تعدّ واحدة من الإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة، ليتعمق بعد ذلك التقرير في بعض الملامح الرئيسية التي تشكل اقتصاد أبوظبي ويحدّد الآفاق المتعلقة ببعض هذه المتغيرات للأعوام القليلة المقبلة. يقدم التقرير موجزاً حول القوى الاقتصادية التي أثّرت على إمارة أبوظبي خارجياً، وساهمت في الوقت نفسه بتشكيلها من الداخل، ويركز على الأشخاص المهتمين والمعنيين بتطوير المفهوم الأشمل للوضع الاقتصادي في أبوظبي. وتساعد المعلومات والتحليلات التي يقدمها التقرير للقارئ على اكتساب فهم أفضل لاقتصاد أبوظبي ويمكن لمن يرغب بالاستفاضة بمزيد من المعلومات استكمال التقرير بمصادر أخرى للبحث والتحليل، وذلك لأنه من الصعب على أي تقرير تغطية جميع الجوانب التي تتعلّق بالاقتصاد بشكل كامل. أُعدت محتويات هذا التقرير من قِبَل قسم البحوث الاقتصادية في قطاع الاستراتيجية الاقتصادية المتمثل في الأنسة عائشة الشّامسي والسيدة خلود السومحي والأستاذ هيثم أبو زيد وبمساعدة الدكتور كاي تشان وتحت إشراف خليفة الحوسني، وبتوجيه من سعادة أحمد هلال البلوشي. يُقرُّ الباحثون بالدعم الكامل المقدم من فريق البيانات في قطاع الاستراتيجية الاقتصادية، والإدارات الأخرى داخل دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي.

إن الآراء والمقترحات المطروحة في هذا التقرير هي آراء الباحثين فقط، ولا تشير إلى أية وجهة نظر أو موقف من دائرة التنمية الاقتصادية أو حكومة أبوظبي، كما أن البيانات الإحصائية الخاصة بإمارة أبوظبي الواردة في التقرير تم إقرارها والمصادقة عليها من قبل مركز أبوظبي للإحصاء. إنّ إدراج تقرير آفاق الاقتصاد العالمي التابع لصندوق النقد الدولي، أو أي مصدر آخر، بما في ذلك البيانات الواردة من دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي، ضمن هذا التقرير لا يشكّل إقراراً بصحة هذه الآفاق، وإنما يتم ذكرها في التقرير لكي تعبّر عن توافق الآراء من وجهة نظر المتغيرات الاقتصادية. علماً أن جميع التحليلات والإسقاطات المدرجة ضمن التقرير مستمدة من بيانات تم جمعها من مصادر خارجية، وقد بُدلت جميع الجهود للتحقق من دقة البيانات واكتمالها، ومع ذلك، لا توجد ضمانات أكيدة على دقتها أو اكتمالها. إنّ ورود أي أخطاء أو سهو في التحليلات الواردة ضمن التقرير تقع على عاتق الباحثين فقط، وليست مسؤولية دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي أو أي جهة تابعة لحكومة أبوظبي، ولا يتحمل الباحثون، وقطاع الاستراتيجية الاقتصادية ودائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي وحكومة أبوظبي وكل الشركات التابعة لهذه الأطراف أي مسؤولية عن أي إجراءات أو قرارات اتخذها مستخدمو هذا التقرير.



الكلمة الافتتاحية

لقد كان عام 2022 عاماً إيجابياً في اقتصاد إمارة أبوظبي، حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بالقيمة الحقيقية نحو 9.3%، بعد أداء عام 2021 والذي بلغت نسبة النمو فيه 3.4%، ومع ذلك، يبدو أن التعافي العالمي الكبير لعام 2021 (نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 6.3%) لم ينعكس سريعاً على اقتصاد أبوظبي.

فقد نما الاقتصاد النفطي للإمارة بنسبة 10.2% بالقيمة الحقيقية (مع الحفاظ على سعر النفط ثابتاً)، مدفوعاً بزيادة الإنتاج بما يتماشى مع اتفاقيات إنتاج أوبك، مع ذلك، فإن قوة اقتصاد أبوظبي كانت أكثر من مجرد قصة عن قطاع نفطي قوي، حيث نما القطاع غير النفطي بنسبة 8.4%، مع تحقيق مكاسب في جميع القطاعات الفرعية الستة عشر.

وكانت الأنشطة غير النفطية التي حققت أعلى نمو نسبي هي الأنشطة العقارية (17.1%) يليها الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي (16.6%)، ومع ذلك، كان نشاط الصناعة التحويلية هو أكبر مساهم في النمو، حيث حقق نمواً مقداره 8 مليارات درهم، مع ذلك، فإن جزءاً من النمو الاقتصادي في عام 2022 كان - في الواقع - التعافي من الانكماش المرتبط بالوباء، حيث لا تزال بعض القطاعات أقل من مستويات ما قبل الوباء، وأبرزها نشاط التشييد.

لقد كانت أسعار النفط مشجعة أيضاً في العام الماضي بالنسبة لنا، حيث بلغ متوسط سعر خام برنت أكثر من 100 دولار للبرميل، مقارنة بـ 71 دولاراً في عام 2021، وانعكس هذا التأثير غير المباشر من قطاع النفط على نمو إضافي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

وانعكس الازدهار الاقتصادي في عام 2022 أيضاً على أسواق المال في أبوظبي، حيث شهد سوق أبوظبي للأوراق المالية عاماً حافلاً - حيث تجاوز المؤشر 10,000 نقطة بينما بلغت القيمة السوقية 2.6 تريليون درهم، ونأمل أن يستمر تحقيق

النمو في سوق أبوظبي للأوراق المالية في المستقبل بفضل مبادرات مثل (صندوق الاكتتابات الأولية)، الذي يدعم الشركات التي تتطلع إلى الإدراج. وفي سياق متصل، نمت العمالة في القطاع الخاص على مدار العام لتصل إلى 1,458 ألفاً، متجاوزة مستويات ما قبل الوباء.

كان التحدي الاقتصادي الأكبر في عام 2022 هو ارتفاع تكاليف المعيشة، والجدير بالذكر أن عام 2022 كان عام طفرة التضخم العالمي، حيث وصلت معدلات التضخم في العديد من الاقتصادات المتقدمة إلى مستويات لم تشهدها منذ السبعينيات، وقد كان كل ذلك بسبب العوامل الجيوسياسية، والطلب المتراكم بسبب عمليات الإغلاق التي ترتبت على أزمة كوفيد-19، والسياسة النقدية المتساهلة أثناء الوباء. وبلغ معدل التضخم العالمي في عام 2022 حوالي 8.7%، مقارنة بـ 4.7% في العام السابق، وشهدت إمارة أبوظبي طفرة في التضخم بنفس النسب حيث ارتفع من 1.5% في عام 2021 إلى 5.6% في عام 2022.

وتخفي الأرقام السنوية الحجم الحقيقي لارتفاع التضخم، وعلى المستوى الشهري، ارتفع من 2.1% في يناير إلى الذروة عند 9.6% في يوليو، قبل أن يتراجع إلى 3.9% في ديسمبر، ونظراً لربط الدرهم بالدولار الأمريكي، لا يوجد مجال كبير لإدارة معدل التضخم بشكل فعال، لأن هدف السياسة النقدية لدولة الإمارات العربية المتحدة، هو استهداف سعر الصرف بدلاً من معدل التضخم.

ويعكس هذا حقيقة أن سعر الفائدة للبنك المركزي الإماراتي يجب أن يتماشى مع سعر الفائدة للبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ومع ذلك، فإن المحرك الأكبر للتضخم المحلي في عام 2022، كان القفزة في أسعار النفط / البنزين، وكان مجال النقل في مؤشر أسعار المستهلكين في أبوظبي هو المساهم الأكبر في التضخم المحلي. وعلى الرغم من أن النمو لعام 2022 كان الأعلى منذ 12 عاماً، إلا أن هناك دلائل على تباطؤ الاقتصاد في الربع الأخير من عام 2022، حيث سجل النمو

في الربع الرابع ما نسبته 5.9%، لكنه تجاوز في السابق 10% خلال الأربعة أرباع السابقة، إن قسماً كبيراً من هذا التباطؤ فرضته ديناميكيات الاقتصاد العالمي، وقد أجبرت طفرة التضخم العالمية البنوك المركزية الرئيسية في العالم على رفع أسعار الفائدة في محاولة لتحجيم التضخم، وبالتالي، ساهمت السياسة النقدية المتشددة في تهدئة الاقتصاد العالمي، مع ذلك، لم تكن أسعار الفائدة المرتفعة أسوأ الظروف بالنسبة لاقتصاد أبوظبي في الوقت الحالي نظراً لبيئة الاقتصاد الكلي الشاملة.

مع دخول عام 2023، ظهرت العديد من التحديات والفرص أمامنا، ولا شك أن حالة أسعار الفائدة المرتفعة قد أدت إلى تباطؤ النمو في عام 2023 على المستوى العالمي والمحلي، وفي العادة، يؤدي هذا التباطؤ إلى تقلص التجارة، لكن البيانات المبكرة تشير إلى مرونة هذا القطاع، وعلى الرغم من أننا على علم بالتباطؤ العالمي، إلا أن الاتجاه طويل المدى لا يزال يدعو بالتفاؤل بالنسبة لإمارة أبوظبي، لقد جعلتنا الجغرافيا السياسية وجهة أكثر ملاءمة للتمويل والتجارة، في حين لا يزال العمل متواصلاً للاستفادة من موقعنا الجغرافي الاستراتيجي، كما أن التزاماتنا مستمرة نحو زيادة التجارة والروابط مع شرق العالم وغربه.

من جهتها، تعمل دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي على ضمان استمرارنا في دعم الشركات والأسر، في بناء اقتصاد أقوى للجميع. نهدف إلى جعل الإمارة مكاناً جذاباً للمواهب ورأس المال، وذلك من خلال القوانين/ اللوائح (مثل الملكية الأجنبية بنسبة 100% للشركات المحلية) والمبادرات/ البرامج (مثل التأشيرات الذهبية).

معالي/ أحمد جاسم الزعابي

رئيس دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي

الفهرس

6	التمهيد وإخلاء المسؤولية
8	الكلمة الافتتاحية
10	الفهرس
12	الملخص التنفيذي
14	تطور الاقتصاد العالمي
16	المشهد الاقتصادي العالمي
20	إجمالي الناتج المحلي
21	المشهد الاقتصادي الإقليمي
22	التضخم
24	البطالة
26	التجارة
27	السياسة النقدية
27	النفط
28	نظرة عامة على الاقتصاد العالمي والإقليمي
28	إجمالي الناتج المحلي
30	التضخم
32	البطالة
34	اقتصاد إمارة أبوظبي
36	اقتصاد أبوظبي
36	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لإمارة أبوظبي (النفطي وغير النفطي)
36	إجمالي الناتج المحلي النفطي
38	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي

40	القطاعات الرئيسية
40	التشييد والبناء
41	الأنشطة المالية
42	التعليم
43	الزراعة
44	الرعاية الصحية
45	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
46	الصناعات التحويلية
47	العقارات
48	السياحة
49	التضخم
50	التجارة الخارجية
51	التراخيص التجارية
52	الآفاق الاقتصادية لإمارة أبوظبي
52	مجموع الناتج المحلي الإجمالي
54	الناتج المحلي الإجمالي النفطي
55	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
56	الملحق
58	الافتراضات والاتفاقيات والاختصارات
63	البيانات والمصادر
64	قائمة الأشكال والجداول

الملخص التنفيذي

لقد تمثّل الحدث الأبرز لعام 2022 في طفرة التضخّم العالمي (GIS)، فقد عانى الاقتصاد العالمي من ارتفاع التضخّم إلى مستويات (في الاقتصادات المتقدمة) لم نشهدها منذ السبعينيات، ومن بين العوامل التي دفعت طفرة التضخّم العالمي، العوامل الجيوسياسية والطلب المتراكم بسبب عمليات الإغلاق جراء كوفيد-19، وتوسّع القاعدة النقدية أثناء الوباء، وتباطؤ تفاعل البنوك المركزية في الاستجابة لارتفاع التضخّم الأوّلي، وقد تسبب رد الفعل المتأخر من جانب البنوك المركزية - التي اعتقدت في البداية أن ارتفاع التضخّم عابر - على إجبارها على رفع أسعار الفائدة بشكل كبير في عام 2022، عندما أصبح من الواضح أن التضخّم المرتفع لم يكن سريع الزوال كما كانوا يعتقدون (أو كانوا يأملون).

وقد أدّى الصراع بين روسيا وأوكرانيا في أوائل عام 2022 إلى تفاقم ظاهرة التضخم، حيث وصل التضخّم العالمي إلى 8.7% في عام 2022، ومع ذلك، لم تكن طفرة التضخّم العالمية ظاهرة غير عادية، حيث شهدت الاقتصادات الآسيوية مثل الصّين واليابان، زيادات معتدلة في التضخّم (1 و 2.7 نقطة مئوية، على التّوالي) من نقطة أولية منخفضة في عام 2021.

في نهاية المطاف، أجبر التضخّم المستمر البنوك المركزية على إجراء زيادات كبيرة في أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، وينطبق هذا بشكل خاص على بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا، حيث تتمتع جميعها بأسعار صرف مرنة وهدفها الأساسي من السياسة النقدية هو استقرار الأسعار، وباعتبارها تستهدف التضخم، فإنّ هذه البنوك المركزية لديها معدل تضخم مستهدف يبلغ 2%، ومع ذلك بلغ التضخّم الشّهري ذروته عند 8.9% و 10.6% و 11.1% على التوالي في عام 2022. وعلى هذا النحو، قامت

هذه البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة الرئيسية على الإقراض (على نحو مفاجئ) من الصفر تقريباً في بداية عام 2022 إلى أكثر من 4% بالنسبة للولايات المتحدة، و3% للمملكة المتحدة، و2.5% لمنطقة اليورو.

وتتوقع الأسواق أن تستمر هذه المعدلات بالارتفاع في عام 2023 وأن تصل إلى ذروتها عند أكثر من 5% في حالة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

يشكل ارتفاع أسعار الفائدة عائقاً أمام الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن تستسلم العديد من الاقتصادات الغربية الرئيسيّة (الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة) للركود في عام 2023، وبغضّ النّظر عما إذا كانوا يستوفون معايير الركود (الفني)، فمن المتوقع أن يواجهوا جميعاً عاماً صعباً في المستقبل، ورغم أن حدوث ركود فني غير مرجّح بالنسبة لآسيا وغيرها من الاقتصادات النّاشئة البارزة، إلّا أنه سوف يحدث رغم ذلك.

وتوالى هذه الأحداث وصولاً إلى إمارة أبوظبي، ومن الجدير بالذّكر أنّ الإمارة تأثّرت أيضاً بارتفاع التضخّم العالمي، وكان معدل التضخّم في بداية عام 2022 يبلغ 2.1% فقط، لكنّه ارتفع إلى 9.6% بحلول يوليو، وكان السّبب الرئيسي وراء هذه الزيادة في الأسعار هو ارتفاع تكاليف الطّاقة.

وشهد مكون النقل في سلة مؤشر أسعار المستهلك زيادات ملحوظة خلال عام 2022، حيث بلغت الزيادة الشهرية في يوليو 2022 نسبة 52% تقريباً ليساهم بأكثر من 75% في معدل التضخم، بينما بلغت الزيادة الشهرية في مجموعة الأغذية والمشروبات 10% تقريباً مساهمة بنسبة 12.5% خلال يوليو 2022. كان معدل التضخم السنوي قد تراجع إلى مستوى 3.1% خلال يناير 2023، في حين بلغ سعر الفائدة لدى المصرف المركزي 4% (تماشياً مع معدل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي).

مع ذلك، فإن الصّورة العامة لاقتصاد أبوظبي في العام الماضي كانت

إيجابية، حيث نما الاقتصاد الإجمالي بنسبة 9.3%، مدعوماً بالنّمو في القطاعين النّفطي (10.2%) وغير النّفطي (8.4%)، وقد نمت جميع الأنشطة الاقتصادية في العام الماضي، وكان أبرزها الأنشطة العقارية (17.1%) والأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي (16.6%).

ومن حيث القيمة، كان نشاط الصناعات التّحويلية هو الرابع الأكبر (غير النّفطي) بواقع (+ 8 مليارات درهم)، وقد شهد نشاط السّياحة والسّياحة كذلك نمواً قوياً، لكنّه ظلّ أقل من مستويات ما قبل كوفيد-19، وفقاً لمقاييس مثل نزلاء الفنادق (4.1 ملايين)، ومعدل الإشغال (70%)، ومتوسط مدة الإقامة (3.0 أيام).

وكان عام 2022 أيضاً عاماً مزدهراً بالنسبة لسوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث وصل مؤشر سوق أبوظبي إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، ووصلت القيمة السّوقية إلى 2.7 تريليون درهم، ما يجعل سوق أبوظبي ثاني أكبر بورصة في المنطقة.

وعلى الرغم من تباطؤ الاقتصاد العام في النّصف الأخير من عام 2022، إلّا أنّ اقتصاد أبوظبي شهد نمواً قوياً في حجم التّجارة عبر موانئ أبوظبي على مدار العام.

تشير آفاق اقتصاد إمارة أبوظبي لعام 2023 إلى تباطؤ عام، تماشياً مع الظروف العالمية، حيث ستستمر أسعار الفائدة المرتفعة في فرض ضغوط على الاقتصاد، وعلى الرغم من أنّنا نتوقع أن يستمر الاقتصاد في النّمو، مع توقع نمو بنسبة 1.6% في عام 2023 و 3.3% في عام 2024، مع ذلك، نجد أن التغيّرات السّريعة في الاقتصاد جعلت الإمارة الآن تشهد ضغوطاً قوية مضادة للتضخّم أو حتى الضغوط الانكماشية في عام 2023.

تطور الاقتصاد العالمي

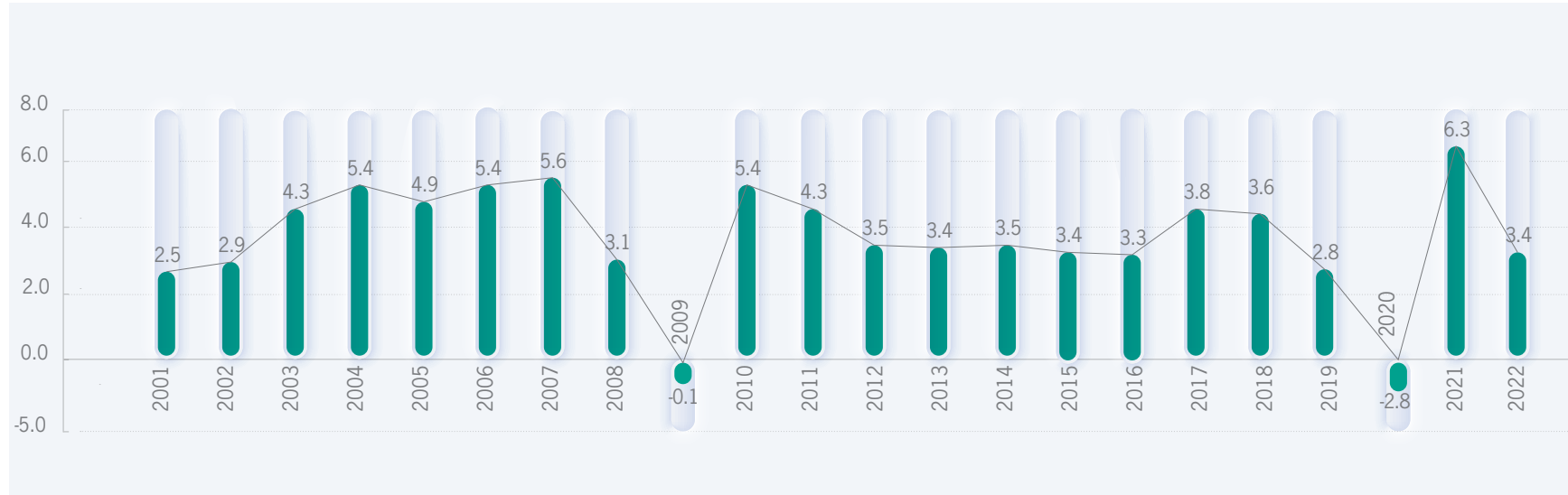
نظرة اقتصادية
عالمية

من ناحية أخرى، تزود روسيا وأوكرانيا حصّة كبيرة من سلة الغذاء العالمية؛ 30% من تجارة القمح العالمية، و17% من تجارة الذرة العالمية، وأكثر من 70% من تجارة زيت عباد الشمس العالمية، لقد أثارت الحرب تحديات تتعلق بالإمدادات الغذائية العالمية، ما أثار مخاوف حقيقية بشأن الأمن الغذائي العالمي، الضعيف بالفعل بسبب التأثير المزدوج لتغيّر المناخ ووباء كوفيد-19.

في عام 2022، وصل مؤشّر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، ما تسبب في صعوبات خطيرة للأسر ذات الدخل المنخفض وغيرها من الفئات الضعيفة في جميع أنحاء العالم.

في الواقع، هناك ثلاثة عوامل رئيسية مستمرة شكّلت المشهد الاقتصادي في عام 2022، وهي: الحرب الروسية الأوكرانية واستمرار وتوسع ضغوط التضخمّ ما أدى إلى ظهور أزمة تكلفة المعيشة وتباطؤ النمو في الصين . أولاً، أثّرت الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي بشكل كبير، وبصرف النظر عن التداعيات الإنسانية والاجتماعية، فقد أدّت الحرب إلى زعزعة استقرار أسواق الطّاقة العالمية بشدّة مع عواقب مؤلمة للغاية على الساحة الأوروبية، بسبب انقطاع إمدادات الغاز الروسي ما أدّى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة واضطراب ملحوظ في النشاط الاقتصادي في أوروبا: (في عام 2021، كانت روسيا تؤمّن 40% من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي).

الشّكل 1: معدّل النمو العالمي 2001-2022 (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي إبريل 2023

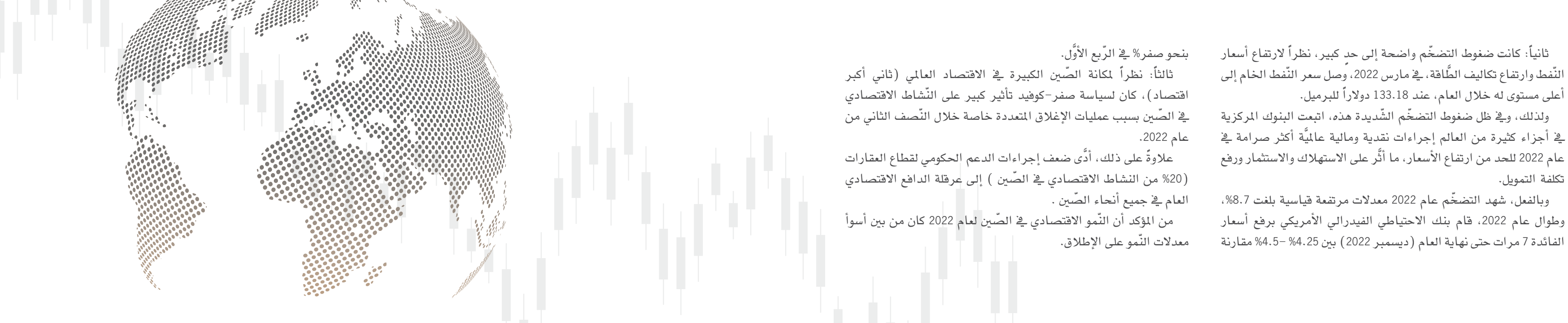


معدّل النمو العالمي 2021 - 2023

المشهد الاقتصادي العالمي

واجه الاقتصاد العالمي في عام 2022 تحديات معقدة، والتي بدورها أعاقّت النمو العالمي. فبعد انتعاش ملحوظ في عام 2021 بأكثر من 6%، قدّر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصّادر عن صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.4% في عام 2022، وتوقع أن يتباطأ ليصل إلى 2.8% في عام 2023.

وبصرف النظر عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والعواقب الحادّة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، كان أداء عام 2022 يُعدّ الأضعف نمواً منذ عام 2001.



ثانياً: كانت ضغوط التضخم واضحة إلى حد كبير، نظراً لارتفاع أسعار النفط وارتفاع تكاليف الطاقة، في مارس 2022، وصل سعر النفط الخام إلى أعلى مستوى له خلال العام، عند 133.18 دولاراً للبرميل.

ولذلك، وفي ظل ضغوط التضخم الشديدة هذه، اتبعت البنوك المركزية في أجزاء كثيرة من العالم إجراءات نقدية ومالية عالمية أكثر صرامة في عام 2022 للحد من ارتفاع الأسعار، ما أثر على الاستهلاك والاستثمار ورفع تكلفة التمويل.

وبالفعل، شهد التضخم عام 2022 معدلات مرتفعة قياسية بلغت 8.7%، وطوال عام 2022، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة 7 مرات حتى نهاية العام (ديسمبر 2022) بين 4.25% - 4.5% مقارنة

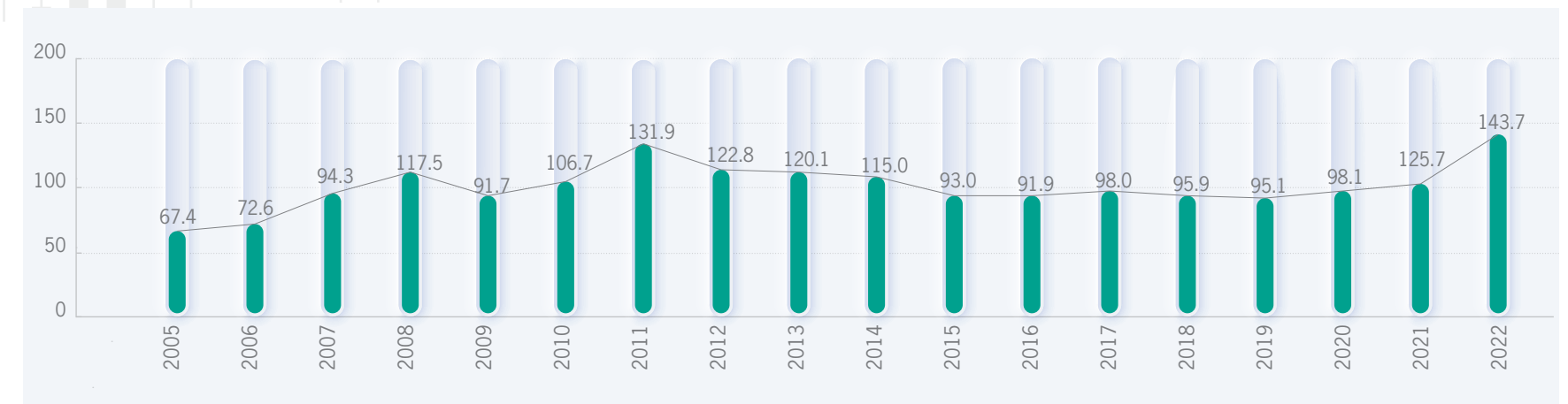
بنحو صفر% في الربع الأول.

ثالثاً: نظراً لمكانة الصين الكبيرة في الاقتصاد العالمي (ثاني أكبر اقتصاد)، كان لسياسة صفر-كوفيد تأثير كبير على النشاط الاقتصادي في الصين بسبب عمليات الإغلاق المتعددة خاصة خلال النصف الثاني من عام 2022.

علاوة على ذلك، أدى ضعف إجراءات الدعم الحكومي لقطاع العقارات (20% من النشاط الاقتصادي في الصين) إلى عرقلة الدافع الاقتصادي العام في جميع أنحاء الصين.

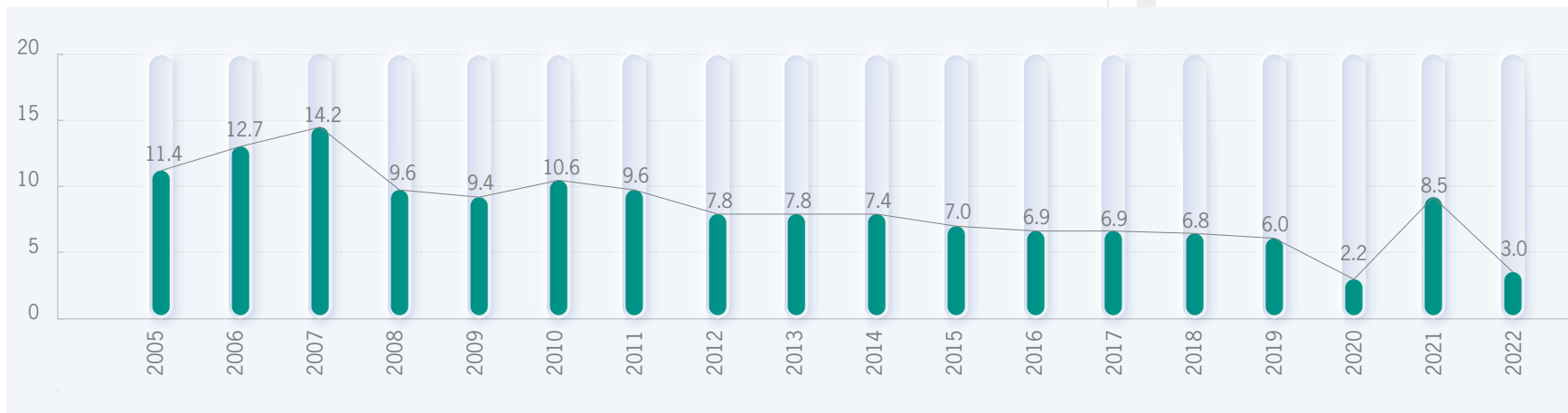
من المؤكد أن النمو الاقتصادي في الصين لعام 2022 كان من بين أسوأ معدلات النمو على الإطلاق.

الشكل 2: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء للفترة 2005-2022 (2014=100)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

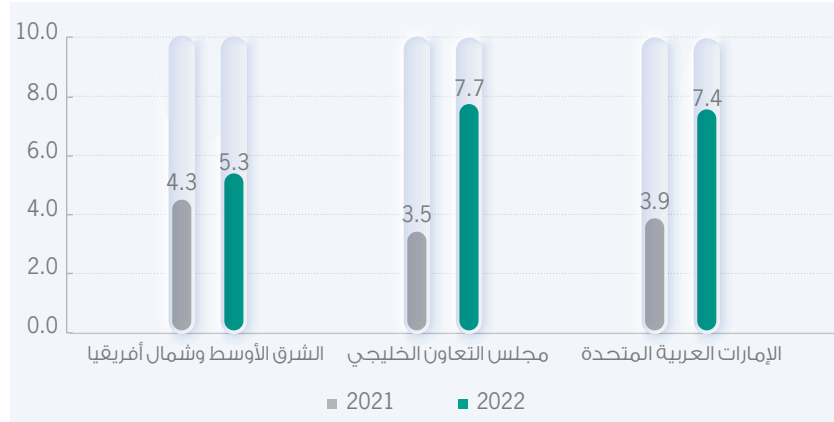
الشكل 3: معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للصين في الفترة 2005-2022 (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي إبريل 2023



الشكل 5: معدل النمو الإقليمي 2021-2022 (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي أبريل 2023
ملحوظة: بيانات دول مجلس التعاون الخليجي مأخوذة من تقرير صندوق النقد الدولي لإقليم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو 2023

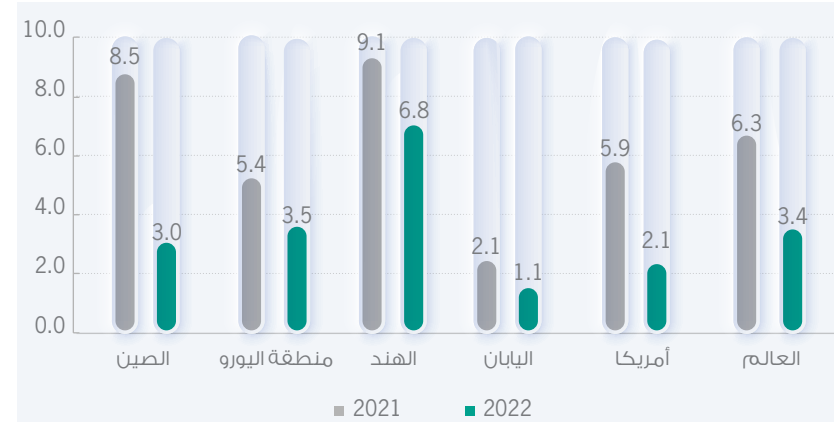
2022، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 10%)، بالإضافة إلى الانتعاش القوي في النشاط المحلي حيث تعافى الاقتصاد بسرعة من تأثير جائحة كوفيد-19، وقدّر المصرف المركزي نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لدولة الإمارات لعام 2022 بنسبة 6.6%.

المشهد الاقتصادي الإقليمي:

وعلى عكس توجه الاقتصاد العالمي، انتعش الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة تقدر بنحو 5.3% في عام 2022، مقارنة بنسبة 4.3% في عام 2021، مستفيداً من طفرة أسعار النفط التي أعقبت الحرب في أوكرانيا، ومع ذلك، شهدت اقتصادات المنطقة نمواً متفاوتاً، حيث تسارع النمو في الاقتصادات المصدرة للنفط من 3.2% في عام 2021 إلى ما يقدر بنحو 6.1% في عام 2022. ومن ناحية أخرى، عانت الاقتصادات المستوردة للنفط من الصدمة المزدوجة المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ما أدى إلى نمو ضعيف للغاية من 4.2% في عام 2021 إلى ما يقدر بـ 4.9% في عام 2022.

وارتفع معدل النمو الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من الضعف في عام 2022، متجاوزاً بقية المنطقة والمتوسط العالمي، مدعوماً بارتفاع أسعار الطاقة والبنية التحتية الاقتصادية السليمة، ما يوفر للحكومات في جميع أنحاء المنطقة تقدماً مالياً للحفاظ على الطلب الكلي من خلال الإنفاق. حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً اقتصادياً بنسبة 7.4% في عام 2022، مدفوعاً بارتفاع إنتاج النفط تماشياً مع اتفاقيات إنتاج أوبك+ (في عام

الشكل 4: معدل النمو العالمي والاقتصادات الرئيسية 2021-2022 (%)



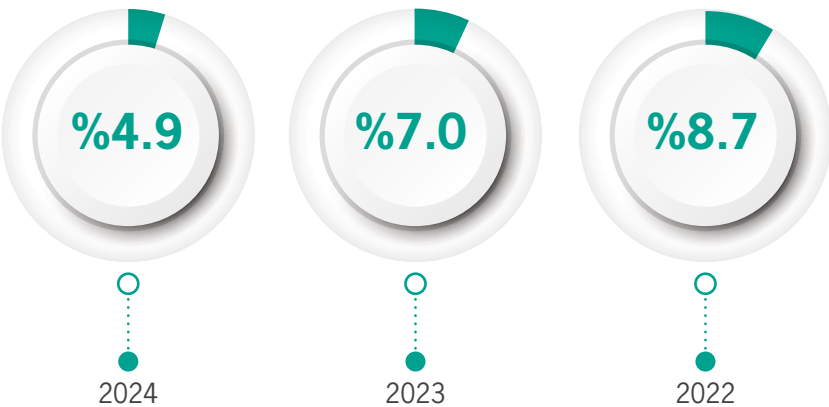
المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي إبريل 2023

الاقتصادي في منطقة اليورو إلى 3.5%، وسجلت اليابان نمواً اقتصادياً بنحو 1.1% في عام 2022.

إجمالي الناتج المحلي:

وفقاً لأحدث تقديرات صندوق النقد الدولي، فقد نما الاقتصاد العالمي بما يقدر بنحو 3.4% في عام 2022، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 2.8% في عام 2023، ثم يرتفع إلى 3.0% في عام 2024. وفي عام 2022، شهدت معظم دول العالم تباطؤاً ملحوظاً في نموها الاقتصادي وسط أزمة غلاء المعيشة.

تباطأ اقتصاد الصين بشكل حاد في عام 2022، حيث تراجع النمو إلى واحد من أسوأ مستوياته على الإطلاق، منذ ما يقرب من نصف قرن، حيث سجل 3.0%، وفيما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي، فقد تباطأ أيضاً لكنه لا يزال أقوى من المتوقع، حيث نما إجمالي الناتج المحلي إلى 2.1%، وهو ما يعكس انتعاش النصف الثاني من العام، وسط زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ووفرة فرص العمل، وانخفاض البطالة إلى أدنى مستوياتها، كما نما الاقتصاد الهندي بنسبة 6.8%، في حين تباطأ النمو



معدل التضخم العالمي 2024-2022

التضخم

كان عام 2022 عام التضخم العالمي. حيث عانت تقريباً جميع دول العالم من ارتفاع الأسعار، وقد أدت مجموعة من العوامل إلى زيادة التضخم الإجمالي، وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية التي ساهمت في نقص السلع الأساسية وأدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، بالإضافة إلى ذلك، ساهم التعالي في غير المتكافئ من الوباء إلى جانب الاختناقات في سلاسل التوريد العالمية في ارتفاع مستوى التضخم العالمي. بلغ متوسط التضخم السنوي العالمي لمؤشر أسعار المستهلك ذروته عند 8.7% في عام 2022، وهو أعلى معدل تضخم عالمي منذ عام 1996، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ما يقرب من 7.0% في عام 2023 و4.9% في عام 2024، ولا يزال أعلى من مستويات ما قبل الوباء.

وارتفع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة، وكذلك في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ليصل إلى 7.3% و9.8% على التوالي في عام 2022. وتسارع التضخم في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياته منذ 40 عاماً، إذ وصل

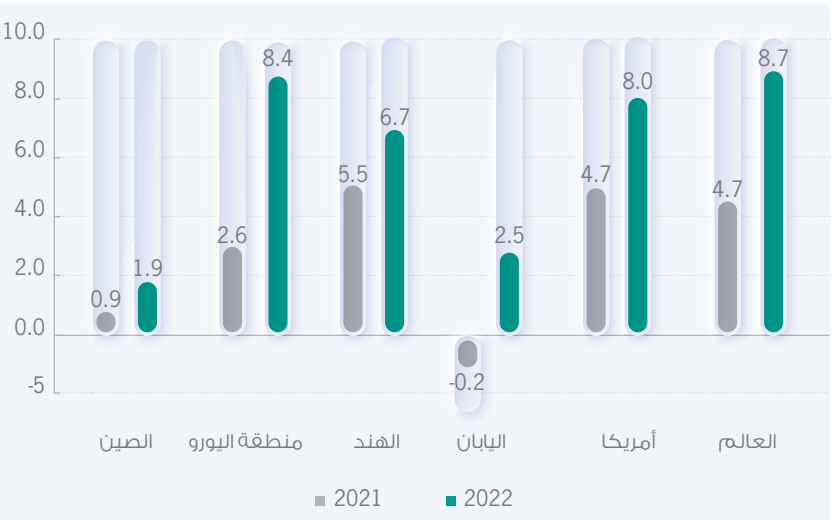
إلى 8.0% في 2022، مدفوعاً بقفزات في أسعار البنزين والغذاء والإيجار ومعظم السلع والخدمات الأخرى.

على الرغم من زيادة ضغوط الأسعار، إلا أن التضخم في الصين لا يزال منخفضاً مقارنة بالاقتصادات الرئيسية الأخرى، حيث وصل التضخم إلى 1.9% في عام 2022، مستفيداً من انتعاش سلاسل التوريد، واستقرار أسعار السلع الأساسية والطاقة، إلى جانب ضعف نمو الاستهلاك المحلي.

بالنسبة للهند، لقد زاد التضخم ليصل إلى 6.7% في عام 2022، مدفوعاً بضعف الروبيّة ما أدّى إلى ارتفاع تكاليف الواردات، فضلاً عن زيادة استهلاك الأسر.

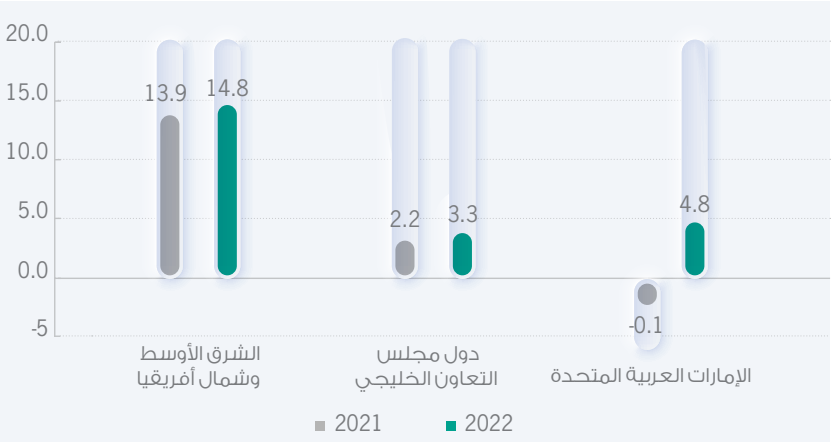
وفي منطقة اليورو واليابان، ارتفع معدل التضخم إلى 8.4% و2.5% على التوالي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار الطاقة المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية.

الشكل 6: معدل التضخم العالمي والاقتصادات الرئيسية 2022-2021 (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي إبريل 2023

الشكل 7: معدلات التضخم الإقليمية 2022-2021 (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي أبريل 2023 (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والإمارات العربية المتحدة)

ملحوظة: بيانات دول مجلس التعاون الخليجي مأخوذة من تقرير صندوق النقد الدولي لإقليم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو 2023

14.8%

أسعار المستهلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2022



البطالة

وفقاً لتقرير (العمالة والتوقعات الاجتماعية في العالم: اتّجاهات 2023) الصّادر عن منظمة العمل الدّوليّة ، انخفضت البطالة العالمية في عام 2022 بشكل ملحوظ، من 235 مليوناً في عام 2020 إلى 205 ملايين، ومع ذلك، لا تزال المعدلات أعلى من مستوى ما قبل الوباء (مستوى 2019) بمقدار 13 مليوناً.

وانخفض معدل البطالة إلى 5.8% على مستوى العالم، مقارنة بـ 6.2% في عام 2021، إلا أنّه لا يزال أعلى من مستويات ما قبل الوباء عبر مجموعات البلدان، لا تزال البلدان المنخفضة الدّخل والبلدان المتوسطة الدّخل تسجل معدلات بطالة أعلى من مستوى ما قبل الوباء، في حين عادت البلدان المتوسطة الدّخل إلى مستوى ما قبل الوباء بنسبة نمو بلغت 6%. من ناحية أخرى، شهدت البلدان المرتفعة الدخل تحسناً ملحوظاً في خفض معدّلات البطالة، حيث بلغت 4.5% في عام 2022 (أقل من المتوسط العالمي) مقارنة بـ 4.8% في عام 2019.

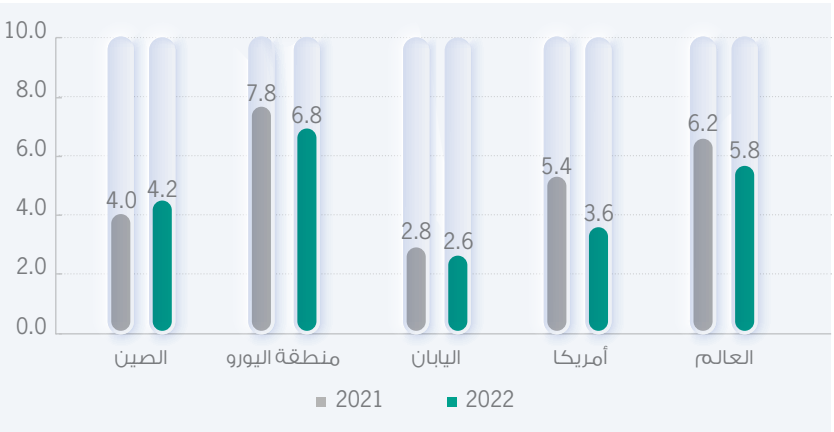
وتراوحت معدّلات البطالة السّنوية في الاقتصادات الرئيسية في عام 2022 من مستوى منخفض بلغ 2.6% في اليابان إلى 6.8% في منطقة اليورو.

كما انخفض معدل البطالة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2022 بشكل هامشي إلى 9.6%، ولا تزال القيمة أعلى بمقدار 0.3 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2019 (ما قبل كوفيد-19). بالنسبة لدول مجلس التّعاون الخليجي والإمارات العربيّة المتّحدة، انخفض معدل البطالة العام الماضي إلى 4.0% و2.8% على التّوالي (من 4.7% و3.1% على التّوالي).

ومن الجدير بالذّكر أن دول مجلس التعاون الخليجي ملتزمة بفكرة التّحول إلى الاقتصاد الأخضر، ما يعني أن هناك فرصاً كبيرة لتحفيز خلق فرص العمل للشّباب من خلال زيادة الطّلب على العمالة والمهارات في الاستثمار الأخضر.

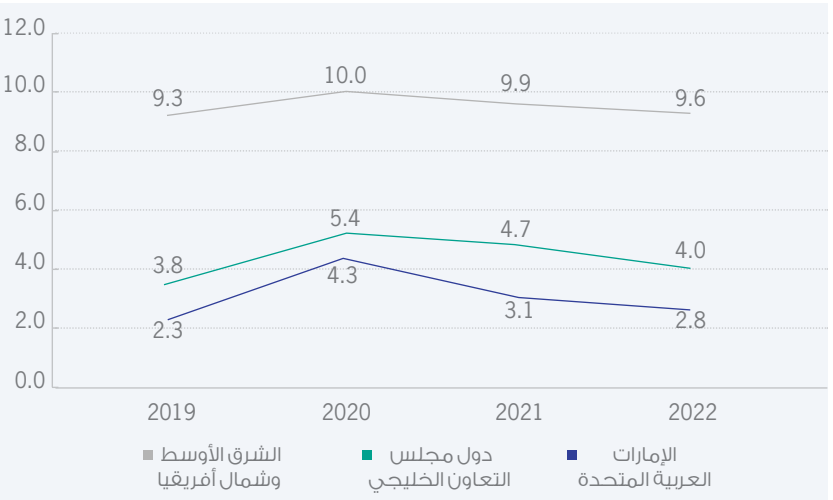
وفي الوقت نفسه، تنفذ دولة الإمارات العربيّة المتحدة العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين سوق العمل، مثل إطلاق نظام التّأمين ضد البطالة الإلزامي للعمال المحليين والأجانب في مايو 2022 (سيدخل حيز التنفيذ في عام 2023)، ويهدف البرنامج إلى جذب المواهب والاحتفاظ بها وتوفير الحماية الاجتماعيّة مع تعزيز القدرة التنافسيّة في سوق العمل.

الشكل 8: معدل البطالة في الاقتصاد العالمي والاقتصادات الرئيسيّة لعام 2021–2022 (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النّقد الدّولي إبريل 2023
ملاحظة: البيانات العالميّة مأخوذة من منظمة العمل الدّوليّة ، وتقرير اتّجاهات العمالة والتوقعات الاجتماعيّة في العالم لعام 2023، ولا تتوفر بيانات للهند.

الشكل 9: معدل البطالة الإقليمي 2019–2022 (%)



المصادر: منظمة العمل الدّوليّة ، تقرير اتّجاهات العمالة والتوقعات الاجتماعيّة في العالم 2023 (دول مجلس التعاون الخليجي)
البنك الدّولي (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والإمارات العربيّة المتّحدة)

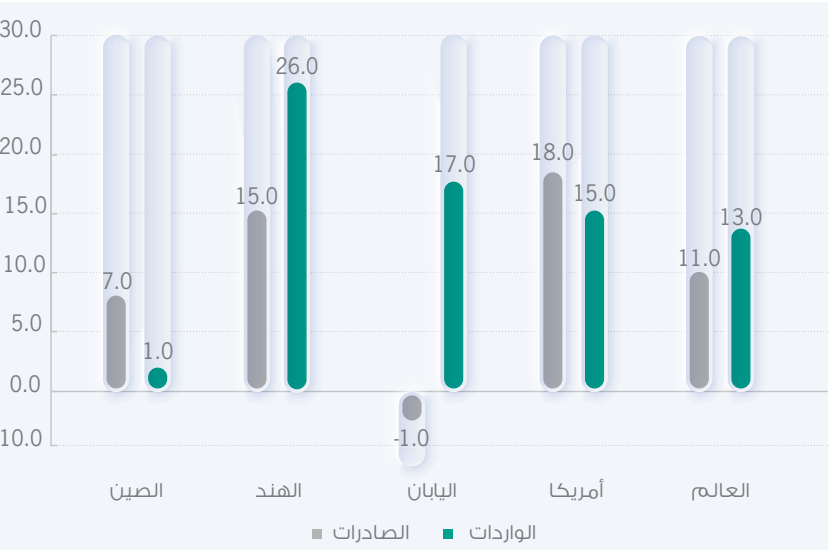
وصلت التجارة السلعية إلى آفاق جديدة في عام 2022 لتصل إلى 25.3 تريليون دولار، وكانت تجارة الوقود هي القطاع الأسرع نمواً بمعدل نمو 61% مقارنة بعام 2021.

التجارة

وفقاً لتقرير توقعات وإحصاءات التجارة العالمية الصادر عن منظمة التجارة العالمية في إبريل 2023، وصلت تجارة السلع العالمية إلى آفاق جديدة في عام 2022 لتصل إلى 25.3 تريليون دولار، مسجلة معدل نمو مقداره 12% مقارنة بعام 2021 و32% مقارنة بمستواه قبل الجائحة في عام 2019. وكانت تجارة الوقود هي القطاع الأسرع نمواً في عام 2022، حيث بلغ معدل نموها 61% مقارنة بعام 2021، بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة. ومن بين مختلف فئات السلع المتداولة، تجاوزت القيمة التجارية لعام 2022 مستويات ما قبل الجائحة (باستثناء منتجات السيارات)، ما يعكس علامات واضحة على انتعاش التجارة العالمية وتعزيز الطلب. وتعد الصين، التي تمثل 14.4% من الصادرات العالمية، أكبر مُصدّر للسلع في العالم، في عام 2022 (3.6 تريليونات دولار)، بمعدل نمو قدره 7.0% مقارنة بعام 2021.

من ناحية أخرى، جاءت الولايات المتحدة الأميركية كأكبر مستورد للسلع في نفس العام، بإجمالي 3.4 تريليونات دولار وبمعدل نمو 15.0% مقارنة بالعام السابق، حيث شكلت 13.2% من الواردات العالمية.

الشكل 10: معدل نمو الصادرات والواردات السلعية في الاقتصاد العالمي والاقتصادات الرئيسية لعام 2022 (%)



المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير توقعات وإحصاءات التجارة العالمية – إبريل 2023

على المستوى الإقليمي، احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في صادرات وواردات السلع عام 2022، لتشكل ما نسبته 2.4% من الصادرات العالمية، و1.7% من الواردات العالمية. من الجدير بالذكر أن الإمارات احتلت المركز 11 عالمياً في تصدير السلع عام 2022 بقيمة إجمالية بلغت 599 مليار دولار، ما يمثل نسبة نمو 41% مقارنة بعام 2021، وعلى صعيد الواردات السلعية، احتلت الإمارات المركز الـ 18 عالمياً بقيمة إجمالية بلغت 425 مليار دولار، بنسبة نمو 22% مقارنة بالعام السابق. وبناءً على ذلك، حققت الإمارات فائضاً تجارياً قدره 174 مليار دولار في عام 2022، ما يعكس مكانتها الرائدة بين المشهد التجاري الإقليمي والدولي، وذلك بفضل البنية التحتية السليمة للتجارة الخارجية بالإضافة إلى السياسات والمبادرات الداعمة لتعزيز القدرة التنافسية التجارية للدولة.

السياسة النقدية

في عام 2022، قامت البنوك المركزية في جميع الاقتصادات الرئيسية بتشديد السياسة النقدية استجابة لمستويات التضخم المرتفعة، وأعلنت الولايات المتحدة سبع زيادات في أسعار الفائدة في عام 2022، وأنهت العام بمعدل 4.5%، وهو أعلى مستوى لها منذ 15 عاماً.

وفي الصين، وبسبب تجدد عمليات الإغلاق بسبب كوفيد-19، خفض بنك الشعب الصيني سعر الفائدة في عام 2022 ليبقى عند 3.65%، وأنهت منطقة اليورو واليابان والهند العام بمعدلات فائدة بلغت 2.5%، و-0.1%، و6.25% على التوالي.

الشكل 11: أسعار الفائدة لدى البنوك المركزية في الاقتصادات الرئيسية حتى نهاية عام 2022 (%)



المصدر: بنك الشعب الصيني، البنك المركزي الأوروبي، بنك الاحتياطي الهندي، بنك اليابان، الاحتياطي الفيدرالي

النفط

بلغ السعر الفعلي لخام برنت في عام 2022 (100.93 دولاراً) للبرميل مقارنة بنحو 70.86 دولاراً في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة قدرها 30.07

دولاراً (42.4%)، وقد أنهى خام برنت عام 2022 عند 80.92 دولاراً.

ويبين الشكل 12 أدناه السعر الشهري لخام برنت، وخلال عام 2022، حيث ارتفع سعر برنت بشكل ملحوظ في النصف الأول من العام، لكنه انخفض بشكل عام في النصف الثاني، وجاءت الزيادة في النصف الأول من العام مدفوعة بالحرب الروسية الأوكرانية، فضلاً عن انخفاض مخزونات النفط الخام العالمية بسبب السحب من المخزونات لتلبية الطلب المتزايد.

ومن الجدير بالذكر أن الطلب العالمي على النفط ارتفع إلى حد كبير ثم عاد إلى مستويات ما قبل الجائحة بعد تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة.

خلال النصف الثاني من العام، أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى جانب تشديد الأوضاع النقدية والمالية على مستوى العالم إلى انخفاض الاستهلاك وانخفاض الطلب على النفط، ما أثر على أسعار النفط. كما ساهمت عودة ظهور كوفيد-19 في الصين بشكل رئيسي في انخفاض الطلب العالمي على النفط.

الشكل 12: سعر خام برنت الشهري لعام 2022 (دولار/برميل)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، صندوق النقد الدولي



معدل نمو الاقتصاد العالمي والاقتصادات الإقليمية لعام 2023

إجمالي الناتج المحلي

من المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.8% في عام 2023، بينما من المتوقع أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3.1%، ومن المتوقع كذلك أن يبلغ معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي 2.9%، وهو ما يمثل معدلاً أقل بكثير من العام السابق (7.7%).

ومن بين الاقتصادات الرئيسية، من المتوقع أن تصدر الهند النمو بنسبة 5.9% (مقابل 6.8% في عام 2022).

وتعتبر منطقة اليورو هي المنطقة المتأخرة في المجموعة، إذ من المتوقع أن يبلغ معدل النمو 0.8% (مقارنة بـ 3.5% في العام السابق).

ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في الولايات المتحدة واليابان بنسبة 1.6% و1.3% على التوالي، مقارنة بـ 2.1% و1.1% في عام 2022، ومن المتوقع كذلك أن تشهد الصين نمواً بنسبة 5.2%، وهو أعلى بنسبة 2.3% من معدل 2022 ما يعكس إعادة الفتح بعد فترة طويلة من الإغلاق.

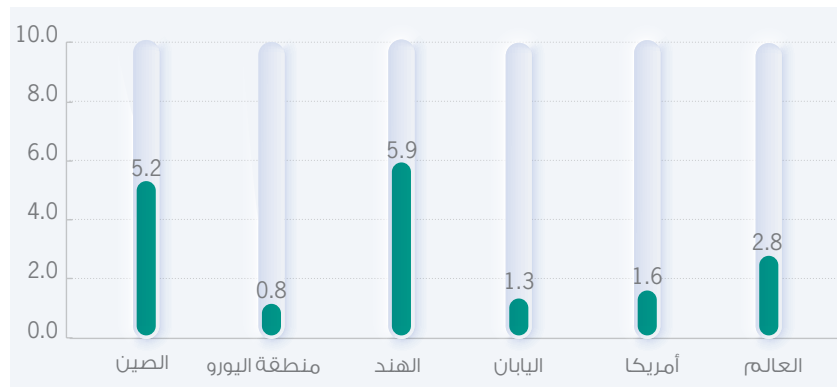
ومن المتوقع أن يصل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2023 إلى 3.1% مقارنة بـ 5.3% في عام 2022، ومن المتوقع أن يصل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 2.9% هذا العام، مقارنة بـ 7.7% في عام 2022، ومن المتوقع أن يصل النمو في الإمارات العربيّة المتحدة إلى 3.5%. مقارنة بـ 7.4% في 2022.

نظرة عامة على الاقتصاد العالمي والإقليمي

يشير تراجع الضغوط التضخّمية ومسارات النمو المطرد إلى إشارات مترددة بأن الاقتصاد العالمي يمكن أن يحقق هبوطاً سلساً في عام 2023 لتجنب المزيد من التدهور، وعلى الرغم من أن العوامل الرئيسية التي أثرت على الاقتصاد العالمي في عام 2022 لا تزال قائمة، إلا أن هناك تغيراً ملحوظاً في قوتها في عام 2023.

ولا يمكن استخدام أدوات السياسة المالية لمواجهة التحديات الناشئة، إذ أن صناع السياسات مقيدون بمستويات الديون المرتفعة. إن استمرار الحرب لا يزال يهدد اعتدال أسعار السلع الأساسية، وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تصاعد التوترات الجيوسياسية إلى تعزيز الانقسام ما يؤدي إلى خسائر في الإنتاج وتأثير سلبي على التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي.

الشكل 13: معدل نمو الاقتصاد العالمي والاقتصادات الرئيسية لعام 2023 (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي إبريل 2023

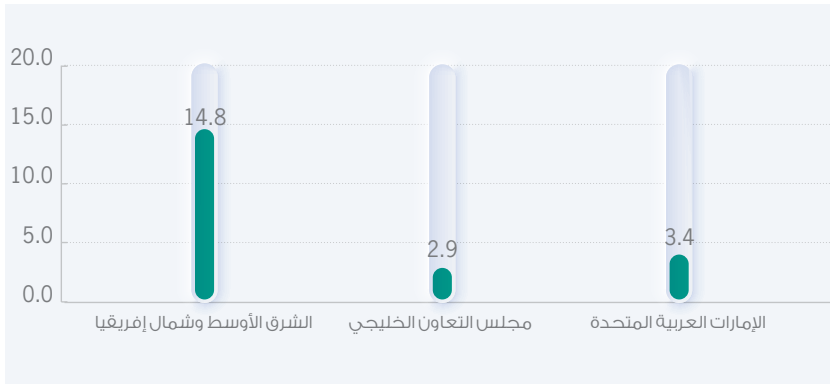
الشكل 14: معدل نمو الاقتصادات الإقليمية لعام 2023 (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي إبريل 2023
ملحوظة: بيانات دول مجلس التعاون الخليجي مأخوذة من تقرير صندوق النقد الدولي لإقليم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو 2023.

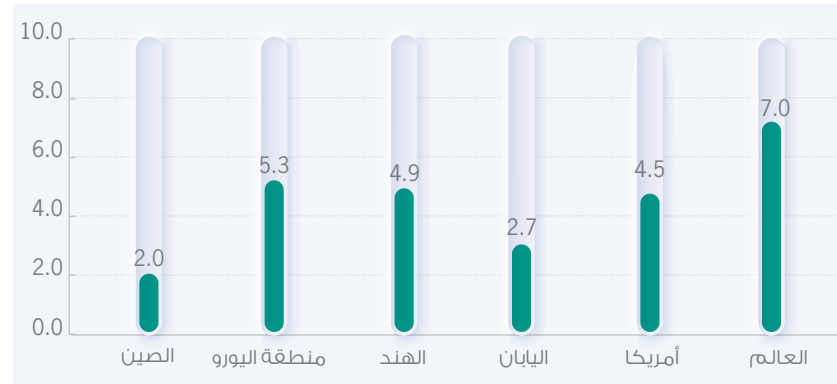


الشكل 16: معدل التضخم الإقليمي لعام 2023 (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2023
ملحوظة: بيانات دول مجلس التعاون الخليجي مأخوذة من تقرير صندوق النقد الدولي لإقليم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مايو 2023

الشكل 15: معدل التضخم في الاقتصاد العالمي والاقتصادات الرئيسية لعام 2023 (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي إبريل 2023

عام 2023، على الرغم من صعوبة التضخم الأساسي. ومن المتوقع كذلك أن ينخفض معدل التضخم الرئيسي العالمي من 8.7% في عام 2022 إلى 7.0% في عام 2023، حيث تشهد 76% من الاقتصادات انخفاضاً في التضخم. وفي منطقة اليورو، على الرغم من زيادة أسعار الفائدة، من المتوقع أن يصل التضخم إلى 5.3% في عام 2023. بينما من المتوقع أن يظل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون تغيير عند 14.8% في 2023، وأن يتراجع إلى نحو 11% في 2024. مع ذلك، في دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم الرئيسي من 3.3% في عام 2022 إلى 2.9% في عام 2023 و 2.3% في عام 2024.

التضخم

بعد مضيّ عام شهد فيه العالم معدلات تضخم ملحوظة، من المتوقع أن تتراجع الأسعار، ومن المتوقع أيضاً أن يتراجع معدل التضخم العالمي إلى 7.0% في عام 2023. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم في عامي 2023 و 2024، حيث تشهد الاقتصادات المتقدمة تراجعاً أسرع في التضخم. ومع ذلك، فإن الصدمات التي تتعرض لها أسعار الطاقة والغذاء، والصراعات الجيوسياسية، وانخفاض قيمة العملة، والأحداث المناخية المتطرفة يمكن أن تؤدي إلى تأخير اعتدال معدلات التضخم. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم، باستثناء الغذاء والطاقة، تدريجياً في



البطالة

بسبب التضخم والأحداث الجارية في أوكرانيا، لا تزال صورة التوظيف لعام 2023 غير مستقرة وغير مؤكدة، وفقاً لتقرير منظمة العمل الدوليّة حول العمالة في العالم، سيكون هناك 208 ملايين عاطل عن العمل في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2023، أي بزيادة قدرها حوالي 3 ملايين، وعلى الرغم من التوقعات غير المواتية للاقتصاد العالمي، فمن المتوقع حدوث ارتفاع طفيف فقط في معدلات البطالة.

تختلف توقعات معدل البطالة في عام 2023 بشكل كبير حسب المنطقة، حيث من المتوقع أن تنخفض معدلات البطالة في أفريقيا والدول العربيّة من 7.4% إلى 7.3% في أفريقيا ومن 8.5% إلى 8.2% في الدول العربية، حيث تتمتع الاستثمارات الخضراء بالقدرة على تشجيع خلق فرص العمل للشباب؛ وتشير عمليات المحاكاة إلى أنه قد يتم توفير أكثر من 400 ألف فرصة عمل للشباب في الدول العربية، ولكن أقل من 10% من هذه الوظائف ستكون للشابات.

وعلى مدى العامين المقبلين، من المتوقع ألا تتغير معدلات البطالة ومستوياتها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بالنسبة لأمريكا الشمالية، سوف يتباطأ نمو الوظائف في السنوات القادمة، ومن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة تدريجياً خلال العقد المقبل. ومع توقع انكماش العمالة في عام 2023، من المتوقع أن تتضرر أوروبا وآسيا الوسطى بشدة بشكل خاص من الآثار الاقتصادية للأزمة الأوكرانية، وبحلول عام 2024، من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة قليلاً في شمال وجنوب وغرب أوروبا إلى 6.6%، في حين من المتوقع أن يرتفع بعض الشيء في أوروبا الشرقية إلى 5.0%. ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في وسط وغرب آسيا بشكل طفيف إلى 7.8%.

الشكل 17: معدل البطالة في الاقتصادات الرئيسية للأعوام 2023–2024 (%)



المصدر: تقرير منظمة العمل الدوليّة حول اتجاهات التوظيف والتوقعات الاجتماعية في العالم لعام 2023

اقتصاد إمارة أبوظبي

النظرة الاقتصادية لإمارة
أبوظبي

اقتصاد أبوظبي

بعد التعافي الاقتصادي الملحوظ في عام 2021، حافظ اقتصاد إمارة أبوظبي على زخم النمو في عام 2022، ما شكل مرونة قوية في مواجهة الديناميكيات الإقليمية والعالمية الرئيسية.

في الواقع، وصل الاقتصاد الإجمالي إلى مستوى قياسي مرتفع في عام 2022 (1,108 مليار درهم)، مسجلاً معدل نمو حقيقي بنسبة 9.3%، ما جعل أبوظبي أسرع الاقتصادات نمواً في منطقة الشرق الأوسط.

وتوسعت الأنشطة النفطية وغير النفطية بشكل كبير العام الماضي، حيث تسارعت الأنشطة النفطية بأكثر من 10% بعد ثلاث سنوات من التراجع، في حين تعززت الأنشطة غير النفطية بأداء استثنائي لم نشهده منذ عام 2016، ما يشير إلى معدل نمو حقيقي بلغ 8.4% في العام 2022. ساعدت البنية التحتية الاقتصادية القوية في أبوظبي والسياسات المواتية في الوقت المناسب على وضع الأساس لتعزيز بيئة داعمة للأعمال، حيث تم تقديم نهج مثالي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن إطار مناسب للاستثمارات الأجنبية والشركاء الدوليين.

وشهدت جميع القطاعات معدلات نمو إيجابية في عام 2022، وبينما تشهد العاصمة الإماراتية صعود «اقتصاد الصقر»، فإن الطريق أمامنا يحمل آفاقاً واعدة للغاية، ما يؤكد تفوق أبوظبي في المعيشة والاستثمار والازدهار.

في عام 2022، حافظ الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي على التقدم، حيث نما بنسبة 9.3%. وتوسع القطاع النفطي بنسبة 10.2%، في حين ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة 8.4%. وكانت أبوظبي صاحبة أعلى اقتصاد نمواً في الشرق الأوسط

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لإمارة أبوظبي (النفطي وغير النفطي)

إجمالي الناتج المحلي النفطي:

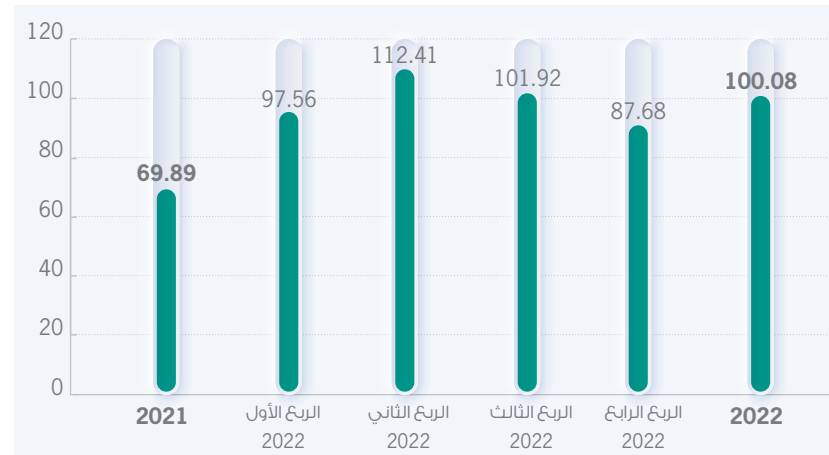
عانى سوق النفط العالمي في عام 2022 من التقلب، حيث واجه العرض العالمي صعوبة في مواكبة الطلب. في النصف الأول من عام 2022، أثرت حالة عدم اليقين بشأن العقوبات الغربية على صادرات النفط الروسية على إمدادات النفط في السوق العالمية، بالإضافة إلى انخفاض مخزون النفط العالمي لتلبية طلب الأنشطة الاقتصادية المتنامية بعد تخفيف القيود المرتبطة بالجائحة ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط. وفي النصف الثاني من عام 2022، انخفض سعر النفط بسبب المخاوف بشأن الركود الاقتصادي المحتمل إلى جانب إجراءات احتواء كوفيد-19 في الصين، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط.

ارتفعت قيمة سلة أوبك المرجعية (ORB) بشكل كبير في عام 2022، بمقدار 30.91 دولاراً، أو 44.2% في المتوسط، مقارنة بعام 2021، لتستقر عند 100.8 دولار للبرميل (دولار/برميل)، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2014.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للنفط في أبوظبي في عام 2022

10.2%

الشكل 18: متوسط الأسعار الفورية الفصلية والسنوية لسلة أوبك المرجعية (دولار/برميل)



المصدر: بيانات أوبك

وزاد الناتج المحلي النفطي لإمارة أبوظبي من إجمالي إنتاجه في عام 2022، وأنهى العام عند 10.2% مقارنة بـ -0.1% في عام 2021. علاوة على ذلك، وصلت مساهمة أنشطة التعدين واستغلال المحاجر في إجمالي الناتج المحلي إلى 50% في نهاية عام 2022.

ويعود إجمالي الناتج المحلي إلى حد كبير إلى ارتفاع النشاط الاقتصادي بعد تخفيف القيود المرتبطة بالوباء، وتظهر بيانات أوبك أن إنتاج الإمارات من النفط ارتفع بنسبة 12.4% في عام 2022، وهو أعلى بكثير من متوسط زيادة أوبك البالغ 9.5%.

50%

مساهمة أنشطة التعدين واستغلال المحاجر في أبوظبي عام 2022

12.4%

زيادة إنتاج النفط الإماراتي في عام 2022



إجمالي الناتج المحلي غير النفطي

وفي الوقت الحالي، يساهم إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 50% من إجمالي الناتج المحلي، في حين أن صعود «اقتصاد الصقر» بدأ يتحقق تدريجياً، ومن المقرر أن يقود الأنشطة غير النفطية في السنوات القادمة. حققت جميع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية نمواً اقتصادياً إيجابياً العام الماضي، حيث شهد نصفها تقريباً نمواً بأكثر من 10% في عام 2022. تقود الأنشطة العقارية معدلات النمو بين القطاعات غير النفطية والذي أدى إلى أداء غير مسبوق منذ سنوات عديدة بنسبة 17.1%، وهو ما يمكن أن يعزى إلى التغييرات الأخيرة في أنظمة تأشيرات الإقامة، بما في ذلك توسيع نظام التأشيرة الذهبية، وزيادة المشاريع واهتمام الشركات العالمية بالاستثمار في أبوظبي.

وارتفعت أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 16.6%، ما يدل على الجهود المبذولة لتعزيز النظام الصحي إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص. وشهدت أنشطة الإقامة والمطاعم نمواً بنسبة 11.9% في عام 2022، ما عزز مكانة أبوظبي بوصفها واحدة من أشهر الوجهات السياحية في المنطقة، كما ارتفعت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 11.6%، ما يعكس نمو السوق المحلية.

مستفيدة من الآثار الإيجابية للانتعاش بعد الوباء، والإيرادات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والمكاسب غير المباشرة لكأس العالم لكرة القدم، حافظت الأنشطة غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي بأكملها على زخم النمو في عام 2022، حيث حققت 5.3% بعد 5.1% في عام 2021. على الصعيد الوطني، أدى الطلب المحلي القوي في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب الدعم الملحوظ في قطاعات السياحة والتجارة والنقل، إلى مساعدة مجمل الأنشطة غير النفطية على الحفاظ على مسار النمو التصاعدي في عام 2022، لينتهي العام عند 6.5% بعد 5.8% في عام 2021.

ومن هنا ساهم الأساس الاقتصادي القوي لإمارة أبوظبي، بالإضافة إلى النهج التعاوني من القطاعين العام والخاص، في تقدّم الإمارة في عام 2022. وفي الواقع، ساهمت سياسات التنويع الاقتصادي المتقدمة التي تنتهجها أبوظبي، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز استثمارات رأس المال البشري، في تسهيل تحقيق نمو استثنائي في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للإمارة، وفي عام 2022، وصلت الأنشطة غير النفطية إلى مستوى قياسي بلغ 554.6 مليار درهم، متسارعة بأسرع معدل نمو منذ عام 2016 (8.4%).

القطاعات الرئيسية



التشييد والبناء:

يعتبر قطاع التشييد والبناء ثاني أكبر مساهم في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لإمارة أبوظبي. لقد شكل القطاع ما يقرب من 8% من إجمالي الناتج المحلي لإمارة أبوظبي في عام 2022 (15.5% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)، ما جعله ثالث أكبر مساهم في اقتصاد أبوظبي. كما وصلت أنشطة القطاع نموها عام 2022 بنسبة 7.6% مقارنة بالعام السابق (4.2% عام 2021). ومع تعافي القطاع من آثار الوباء، ثمة تركيز متزايد على البناء المستدام في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها، بما يتماشى مع التحول العالمي نحو المزيد من الأنماط منخفضة الكربون لضمان التعافي وضمان النمو على المدى الطويل. وتشير تقديرات تقرير صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة إلى أن صناعة البناء والتشييد مسؤولة عن 38% من الانبعاثات الكربونية المرتبطة بالطاقة على مستوى العالم. يتجاوز البناء المستدام استخدام مواد البناء الصديقة للبيئة خلال مرحلة البناء. وهو إطار شامل يمتد ليشمل جميع المراحل من التصميم إلى التشغيل

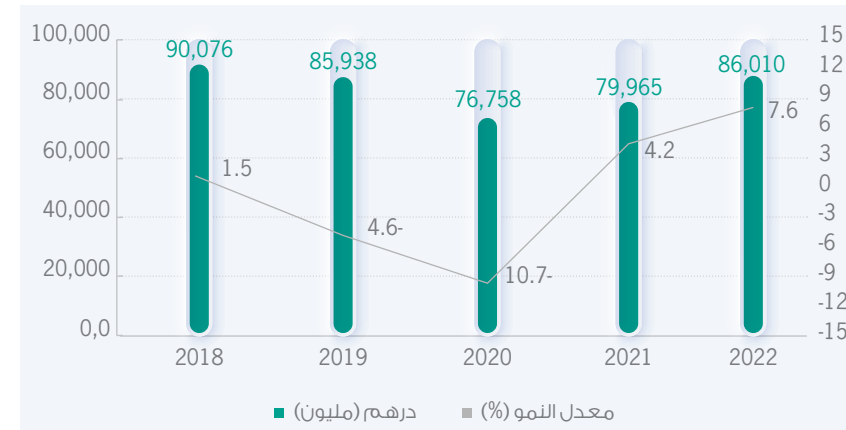
مروراً بالمشتريات والعمليات المحاسبية الخاصة بالتعامل مع مخلفات البناء ودمج الجوانب الاجتماعية والإدارية.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ أبوظبي تتفوق إقليمياً وتتمتع بالعديد من المزايا التي تحظى بها الشركات الرائدة وذلك من خلال إطلاق المبادرات الرئيسية (نظام استدامة للتقييم بدرجات اللؤلؤ)، واعتماد السياسات الداعمة والشراكة مع اللاعبين الرأئدين.

ومن الأحداث المحورية ملف البناء المستدام في الإمارة، الإعلان في عام 2022 عن مجتمع المدينة المستدامة في جزيرة ياس بقيمة 490 مليون دولار، وهو مجتمع مستدام بالكامل سيسترشد ببركانز البناء المستدام؛ البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ويؤكد انضمام المشروع إلى مشاريع تطوير أخرى مماثلة التزام أبوظبي بالتحول الأخضر، بما يتماشى مع المبادرة الاستراتيجية لصافي «صفر» كربون بحلول عام 2050 في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشكل 21: إجمالي الناتج المحلي لقطاع التشييد والبناء (مليون درهم) مقابل النمو (%)



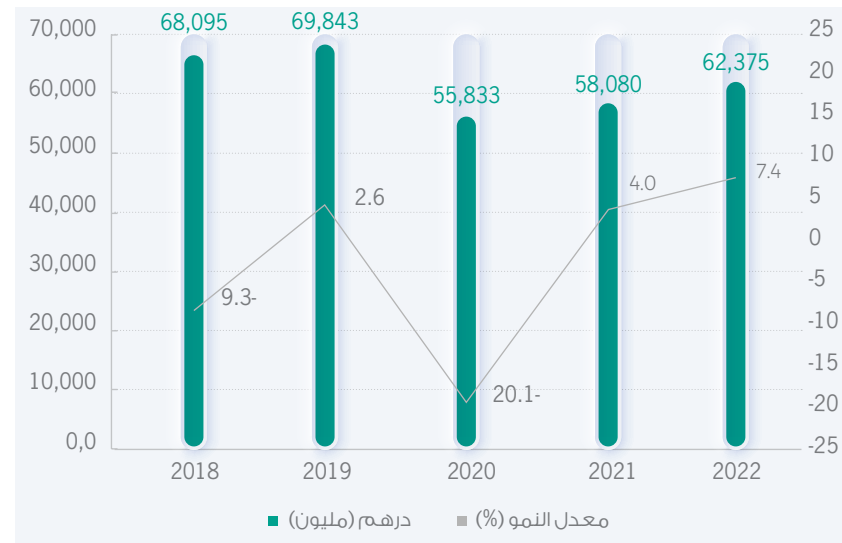
المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

المدى، عزّزت سوق أبوظبي العالمية عروضها عبر القطاعات المالية التقليدية والناشئة حديثاً، حيث قدمت فرصاً رئيسية عبر الخدمات المصرفية الرقمية وإدارة الأصول والتمويل المستدام والتكنولوجيا المالية.

وعلى وجه التحديد، تماشياً مع التحول العالمي نحو التمويل الأخضر المستدام وتنفيذ مبادرة الإمارات العربية المتحدة الاستراتيجية للوصول إلى صافي صفر انبعاثات بحلول عام 2050، حققت سوق أبوظبي العالمية بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين إنجازات حيوية لتوسيع نطاق تطبيق التمويل المستدام في أبوظبي وإطلاق العنان للاستثمارات الخاصة في المشاريع المتعلقة بالمناخ.

ففي عام 2022، أصبحت سوق أبوظبي العالمية أول مركز مالي دولي «محايد للكربون» في العالم من خلال تعويض انبعاثات الكربون لعام 2021.

الشكل 22: إجمالي الناتج المحلي لقطاع الخدمات المالية (مليون درهم) مقابل النمو (%)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

الأنشطة المالية

في عام 2022، حافظت الخدمات المالية على نموها واستمرت على مساهمتها عند 11% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لإمارة أبوظبي. وبالنظر إلى مكانتها المتنامية بين المستثمرين الدوليين وكبار رجال الأعمال بالإضافة إلى وجود بعض أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، فإن عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة تُعرف بشكل عام باسم «عاصمة رأس المال»، وعقب ذلك، أصبح مركز أبوظبي المالي «سوق أبوظبي العالمي (ADGM)»، مدفوعاً بالبيئة التنظيمية الفريدة، بتسهيل وتقديم مبادرات تقدمية رئيسية في العام الماضي، ما أهله ليصبح أسرع مؤسسة مالية دولية نمواً في منطقة الشرق الأوسط في عام 2022 للسنة الرابعة على التوالي.

من خلال مواثمة أهدافه الاستراتيجية مع تطلعات أبوظبي الاقتصادية طويلة



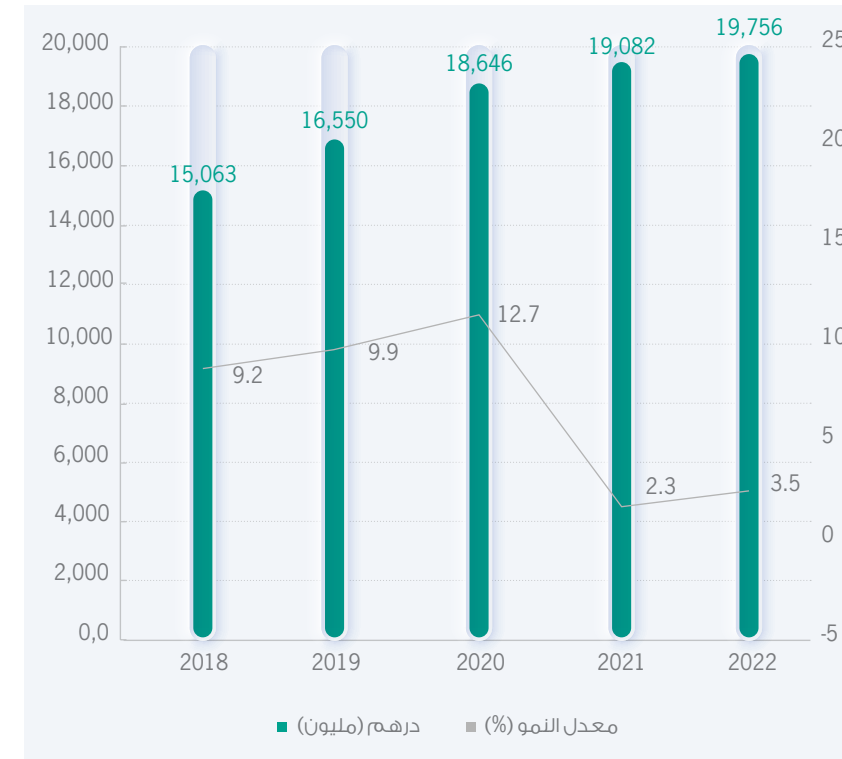
التعليم

على المستوى الإقليمي، تتمتع إمارة أبوظبي بواحد من أكثر قطاعات التعليم تنافسية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. تعدُّ الإمارة موطناً لمؤسسات أكاديمية عامة وخاصة رائدة، بالإضافة إلى فروع جامعية لجامعات عالمية رفيعة المستوى. في ظل الأولوية الحكومية القصوى المتمثلة في إنشاء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، تسعى أبوظبي بقوة إلى تزويد أجيال المستقبل من الطلبة بالمهارات الفنية والعملية لتعزيز سوق العمل.

وكان من أهم مبادرات الإمارة الأخيرة إطلاق برنامج المنح الدراسية خطوة (RizeUp) بقيمة 1.9 مليار درهم في عام 2022. ومن المقرر أن يوفر برنامج المنح الدراسية الممول بالكامل للطلبة الإماراتيين فرصاً مثالية للدراسة لمدة عامين في جامعات الولايات المتحدة وكندا، مع إمكانية تحويل الساعات المعتمدة إلى أي جامعة دولية أو محلية لإكمال درجة البكالوريوس. خلال فترة 2022-2028، يوفر البرنامج التاريخي لـ 6000 طالب إماراتي تجارب خارجية لدراسة التخصصات التي تلبى احتياجات القطاعات الوطنية ذات الأولوية العالية مع تزويد

الطلبة بمهارات عالية وإثراء قاعدة العمالة الوطنية في أبوظبي، والمساهمة بدور فعال في التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وفي أعقاب مساره التّنامي التدريجي، حافظ قطاع التعليم على زخم نموه في عام 2022، حيث نما بنسبة 3.5% بالقيمة الحقيقية مع زيادة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 3.6%. وقد مكّن اعتماد التكنولوجيا والاتّصال والتّعلم عن بعد القطاع من الحفاظ على زخم نموه وجني فوائد الفرص الناشئة.

الشكل 23: إجمالي الناتج المحلي لقطاع التعليم (مليون درهم) مقابل النمو (%)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي



الزراعة

يحتل الأمن الغذائي مكانة مهمة بين الأولويات القصوى في الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومع استيراد أكثر من 80% من المواد الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، تخطط الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى إنتاج 50% من المواد الغذائية المستهلكة محلياً بحلول عام 2051.

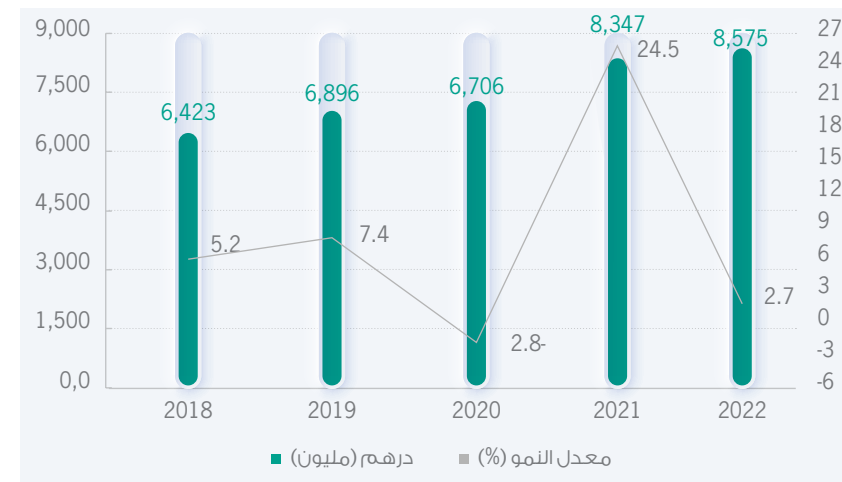
تعمل أبوظبي تدريجياً على اعتبار التكنولوجيا الزراعية "Agri-Techo" قناة حيوية لتطوير القدرات الغذائية المنتجة محلياً وتطوير القدرة على الاكتفاء الذاتي. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة وأبوظبي من بين كبار المستثمرين في العالم في مجال التكنولوجيا الزراعية، في الوقت الذي تعمل فيه أبوظبي على إثبات مكانتها بشكل كبير كمركز إقليمي وعالمي رائد للتكنولوجيا الزراعية، مع عدد من الحوافز التي لا نظير لها، والشراكات رفيعة المستوى، والإطار التنظيمي التنافسي. وفاءً بالتزام الإمارة بإيجاد بيئة يمكن أن تزدهر فيها أعمال التكنولوجيا الزراعية، بدأ مكتب أبوظبي للاستثمار مطلع عام 2022 ببرنامج للابتكار يتكون من ثلاث شراكات جديدة.

في الوقت الحالي، تستفيد حوالي 37 شركة من التمويل الذي قدمه مكتب أبوظبي للاستثمار بقيمة 2 مليار درهم من برنامج الابتكار منذ إنطلاقه عام 2020.

أطلقت هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية خطة استراتيجية لعام 2022-2025 بغرض تطوير مستوى الأمن الغذائي، وتحديث النظم الزراعية، وتطوير الإنتاج الزراعي وتشجيع المزارعين ومربي الثروة الحيوانية على تبني أفضل الممارسات المتوافقة مع الاستدامة الزراعية. وتتميز هذه الخطة بالتنوع والمهنية والكفاءة لضمان تحسين استراتيجية الأمن الغذائي.

وتهدف الاستراتيجية الجديدة إلى زيادة الاستدامة الزراعية إلى 66%، وتقليل استخدام المياه الجوفية بمقدار 500 مليون متر مكعب بين عامي 2022 و2025. وعقب التوسع الاستثنائي في عام 2021، نما القطاع الزراعي بنسبة 2.7% في عام 2022، ليساهم بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وفي عام 2022، صعدت الإمارات 12 مركزاً على مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022، لتحل المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا، مقارنة بالمركز الثالث الذي حققته في عام 2021.

الشكل 24: إجمالي الناتج المحلي لقطاع الزراعة (مليون درهم إماراتي) مقابل النمو (%)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي



الرعاية الصحية:

في عام 2022، واصل قطاع الرعاية الصحية في أبوظبي مسيرته في التقدم لرفع مستوى قطاع الرعاية الصحية ضمن المجالات الصحية المختلفة إلى مستويات عالمية لتوجيه الكفاءات من خلال بيئة النشاط بأكمله.

ومن أبرز الإنجازات التي حققتها أبوظبي العام الماضي، استحواذ شركة بيور هيلث، وهي شركة تقدم حلول الرعاية الصحية المتكاملة ومقرها دولة الإمارات العربية المتحدة، على شركة أبوظبي للخدمات الصحية، المعروفة باسم «صحة»، والشركة الوطنية للتأمين الصحي، المعروفة باسم «ضمان». ومن المقرر أن يؤدي الدمج إلى إنشاء أكبر مقدم للرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة. شهد قطاع الرعاية الصحية في أبوظبي رحلة ناجحة أخرى في عام 2022 بشكل عام، حيث حقق نمواً بنسبة 16.6%، ما يؤكد أهمية مكانة الإمارة المتصاعدة كوجهة رائدة للرعاية الصحية المتقدمة. وقدمت أبوظبي نموذجاً متميزاً في الاستجابة للجائحة، والحفاظ على صحة المجتمع وسلامته. وأظهر قطاع الرعاية الصحية قدرة ومرونة وجاهزية لا مثيل لها للاستجابة للآزمات والتحديات المختلفة، مع تقديم خدمات عالية الجودة، واستخدام التقنيات الحديثة.

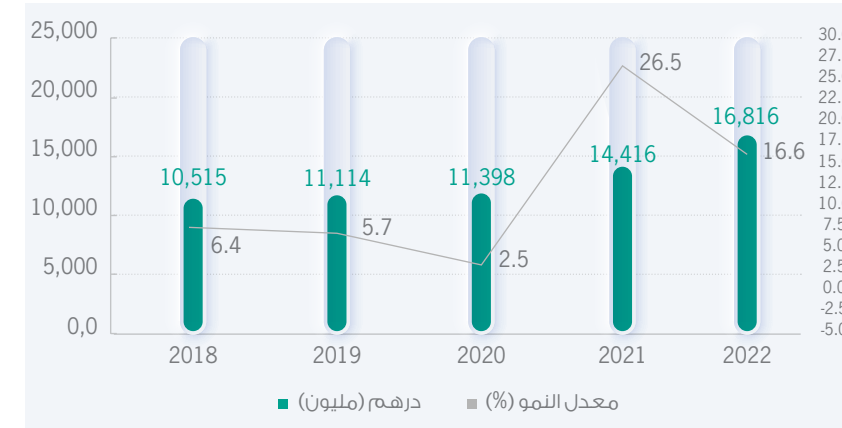
أعادت فترة ما عقب كوفيد-19 تشكيل مستقبل نظام الرعاية الصحية من خلال التركيز على الدروس المستفادة من الجائحة، وتجارب الدول في مواجهة الوباء.

كجزء من جهود أبوظبي لتحسين مكانتها كمركز للبحث والإبداع في العلوم الحياتية، في ديسمبر 2022، وقّعت شركة أسترزينكا، شركة الأدوية البيولوجية ذات التوجه العلمي، وشركة G42 الإماراتية، وهي شركة رعاية صحية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، اتفاقية شراكة استراتيجية لتصنيع أدوية مبتكرة محلياً في أبوظبي.

تقود دائرة الصحة في أبوظبي اتجاهها تحويلياً متنامياً في مجال الرعاية الصحية التقليدي في إمارة أبوظبي.

ويؤكد هذا الاتجاه على الصحة الوقائية، وتحسين استخدام البنية التحتية الرقمية المتقدمة، وتوسيع نطاق برنامج الجينوم الإماراتي. ويُعد القطاع الخاص شريكاً استراتيجياً في القطاع الصحي، كما تتيح دائرة الصحة في أبوظبي الفرصة للمستثمرين الأجانب للتملك بنسبة 100%، وفق شروط وضوابط محددة.

الشكل 25: إجمالي الناتج المحلي لقطاع الرعاية الصحية (مليون درهم) مقابل النمو (%)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي



الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات محركاً رئيسياً للتنويع الاقتصادي والتطوير في العديد من القطاعات الرئيسية. لقد عزّزت الثورة الصناعية الرابعة مكانة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأصبح جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات صنع المستقبل، مثل إنترنت الأشياء، وتقنيات الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النقل الذكي. تعد منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي "Hub71" أحد العوامل الرئيسية في النظام البيئي للشركات الناشئة.

كما تدعم منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي "Hub71" الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في إمارة أبوظبي، ما يتيح التنويع الاقتصادي، ويدفع عجلة التقدم التكنولوجي.

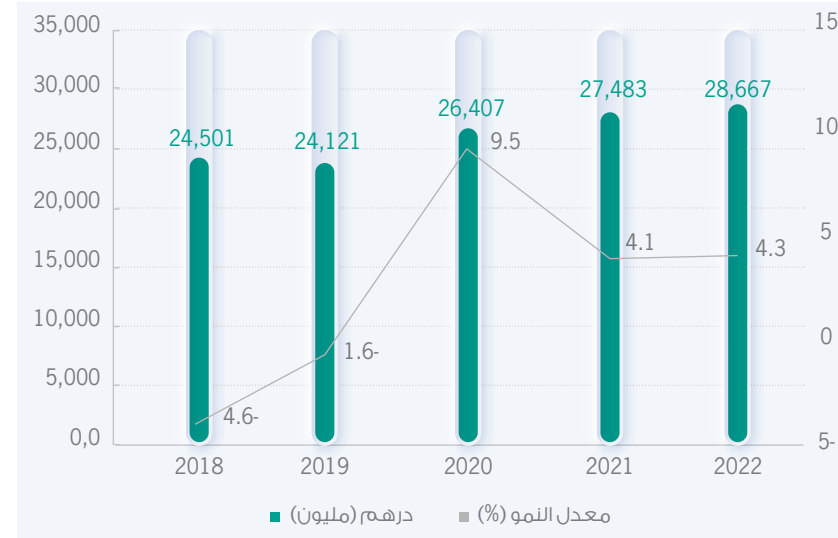
وفي عام 2022، تمكّنت منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي من جمع مبلغ ضخم من الأموال، حيث جمعت أكثر من 36.7 مليون درهم إماراتي من عمليات التمويل، ما يواكب انضمام 51 شركة للاستثمار في مختلف قطاعات التكنولوجيا الناشئة، مثل الذكاء

الاصطناعي، وتكنولوجيا المناخ، والتكنولوجيا المالية، وغيرها. شهد عام 2022 إطلاق "Hub71" في أبوظبي ومجموعة اتصالات لأول مركز تميز في مجال الذكاء الاصطناعي في المنطقة، بغرض التركيز على بناء حلول الذكاء الاصطناعي وتوسيع نطاقها.

وتقدم هذه الخطوة منصة لبناء حلول الذكاء الاصطناعي وتوسيع نطاقها من أبوظبي، مع مراعاة الموارد والخبرات المتنوعة التي يقدمها مركز التميز في مجال الذكاء الاصطناعي، ومن المتوقع حدوث تحولات رئيسية في مستقبل الذكاء الاصطناعي بجانب آثار مفصلية عرضية على تعزيز المحتوى المحلي وإثراء النمو الاجتماعي والاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

عقب نمو استثنائي في عام 2021، نما قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 4.3% في عام 2022، ليساهم بنسبة 5.2% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

الشكل 26: إجمالي الناتج المحلي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مليون درهم) مقابل النمو (%)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي



الصّاعات التحويلية:

شهد قطاع الصّاعات التحويلية في عام 2022 تباطؤاً ملحوظاً، حيث سجل معدل نمو قدره 9.7%، مقارنة بـ 20.7% في العام السابق.

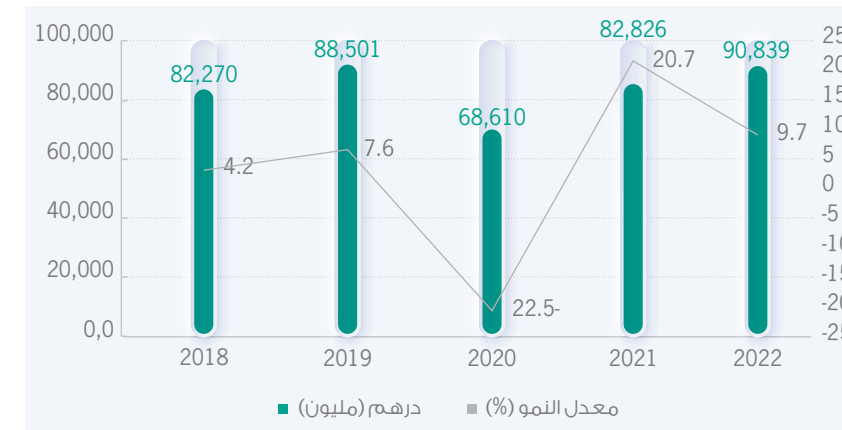
ومع ذلك، استقرت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي عند 8.2% في عامي 2021 و2022، كما احتفظ القطاع بمكانته الرائدة كأكبر مساهم في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لإمارة أبوظبي بنسبة 16.4%.

انطلاقاً من التزامها بتوسيع نطاق الصّاعات التحويلية في الإمارة، وتحسين مكانتها في هذا المجال، باعتبارها المركز الصّناعي الأكثر تنافسية في المنطقة، أطلقت دائرة التنمية الاقتصادية -أبوظبي استراتيجية أبوظبي الصناعية في يونيو 2022، والتي تهدف إلى استثمار 10 مليارات درهم من خلال ستة برامج تحويلية، بغرض زيادة حجم نمو قطاع الصناعات التحويلية في أبوظبي إلى 172 مليار درهم بحلول عام 2031، مما يمثل أكثر من الضعف. كما تعمل الاستراتيجية على خلق 13600 فرصة عمل، تتطلب مهارات فائقة، وزيادة صادرات أبوظبي غير النفطية بنسبة 143% إلى 178.8 مليار درهم بحلول عام 2031. وساهم إطلاق الاستراتيجية في تحسين الأنشطة غير النفطية، ودفع الصادرات الوطنية إلى النمو بنسبة 25% في عام 2022 مقارنة بعام 2021.

علاوة على ذلك، أطلقت مجموعة موانئ أبوظبي في سبتمبر 2022 «مجموعة كيزاد»، وهي عبارة عن دمج منطقة خليفة الصناعية أبوظبي (كيزاد) والمناطق الاقتصادية المتخصصة في «مجموعة كيزاد» المؤسسة حديثاً (مجموعة خليفة للمناطق الاقتصادية أبوظبي)، والتي تتألف من 12 منطقة اقتصادية، تمتد على مساحة 550 كيلومتراً مربعاً، منها 100 كيلومتر مربع بالمنطقة الحرة.

تهدف «مجموعة كيزاد» إلى تحسين وتطوير عروض المدن الاقتصادية والمناطق الحرة في الإمارة، من خلال تقديم المزيد من الفرص للمستثمرين، وتسهيل جميع مراحل سلسلة التوريد المتعلقة بأعمالهم، بالإضافة إلى توفير مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات للشركات والمستثمرين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ما يساهم في تحسين مكانة أبوظبي كوجهة صناعية رائدة في المنطقة.

الشكل 27: إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية (مليون درهم) مقابل النمو (%)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

على شراء العقارات في أبوظبي وتملكها بالإضافة إلى ذلك أعلنت أبوظبي عن سبع مناطق استثمارية عقارية جديدة لعام 2022، تتيح للمستثمرين الأجانب تملك العقارات، ما يشكل إضافة نوعية لإجمالي المناطق الاستثمارية في الإمارة، لتصل إلى 25 منطقة استثمارية عقارية في نهاية 2022.

وأظهرت السجلات الرسمية أنه تم تسجيل 19033 صفقة عقارية بقيمة إجمالية تبلغ 77.6 مليار درهم في أبوظبي في عام 2022 (زاد عدد الصفقات بنسبة 27.2%، فيما ارتفعت قيمتها بنسبة 8.5% مقارنة بعام 2021)، وتصدرت جزيرة ياس قائمة المناطق الأفضل أداءً (4.2 مليارات درهم)، تليها جزيرة الرّيم (3.4 مليارات درهم)، وجزيرة السعديات (3.1 مليارات درهم).

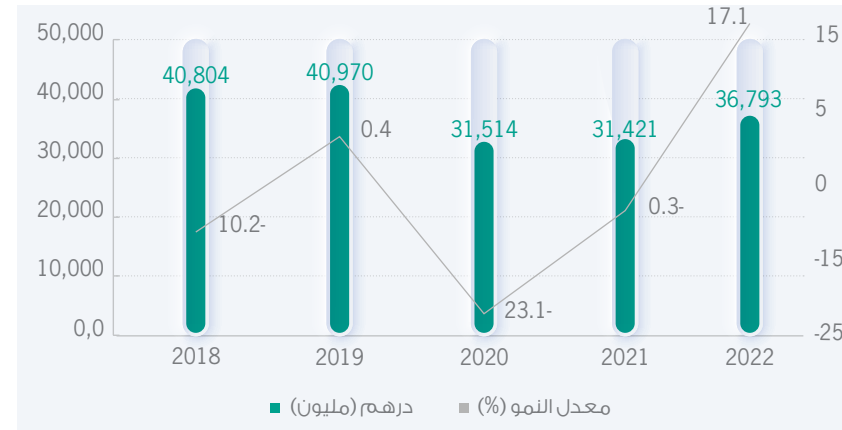
العقارات:

بشكل أساسي، كان القطاع العقاري أكبر مستقبل لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على مدار العقد الماضي؛ حيث استحوذ على 31.0% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية عام 2022، ويمثل القطاع ما يقرب من 3.3% من إجمالي الناتج المحلي لإمارة أبوظبي (6.6% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)، كما كان قطاع العقارات هو القطاع الأكثر نمواً في عام 2022، حيث سجل معدل نمو قدره 17.1% (عقب تراجع بنسبة 23% في عام 2020، و0.3% في عام 2021).

في عام 2022، شهد القطاع العقاري في أبوظبي نمواً كبيراً وأداءً متميزاً، واستفاد بشكل كبير من تطبيق سلسلة من السياسات والإجراءات والمبادرات الحكومية التي ساهمت في تحقيق هذا التحسن، بما في ذلك تسليم 11 مشروعاً جديداً في أبوظبي (ما يقرب من 1600 شقة)، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام المنصرم، وهو أعلى رقم منذ بداية الجائحة.

كما ساهمت القوانين والتشريعات بدور مهم في تنشيط القطاع ودعمه، من خلال منح تأشيرة الإقامة الذهبية للمستثمرين الأجانب وعائلاتهم، ما شجع

الشكل 28: إجمالي الناتج المحلي للقطاع العقاري (مليون درهم) مقابل النمو (%)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي



السّياحة:

أولت حكومة أبوظبي قطاع السّياحة اهتماماً كبيراً باعتباره أحد أهم عوامل النّمو، وأحد ركائز خطط التنوع الاقتصادي المستدام في الإمارة.

سجّلت أنشطة خدمات الإقامة والطعام (أساس صناعة السياحة) تطوراً ملحوظاً في عام 2022، حيث ارتفعت الأنشطة بنسبة 8% مقارنة بـ 5.6% في عام 2021، علاوةً على ذلك، أظهرت بعض القطاعات المرتبطة بالسّياحة، بما في ذلك تجارة التجزئة وقطاع التّعليم، أداءً جيداً في عام 2022، ما يؤدي إلى تطوير صناعة السّياحة. ساعدت أحداث عديدة في المنطقة، من بينها حدث الفورمولا 1 في أبوظبي، وكأس العالم لكرة القدم في قطر، المنشآت الفندقية على تحقيق أداء متميز في عام 2022، حيث استضافت فنادق أبوظبي إجمالي 4.1 ملايين نزيل، بزيادة قدرها 24%، مقارنة بما تحقق عام 2021 وتجاوزت معدلات إشغال الفنادق 71.1%، متجاوزة متوسط منطقة الشرق الأوسط البالغ 67%.

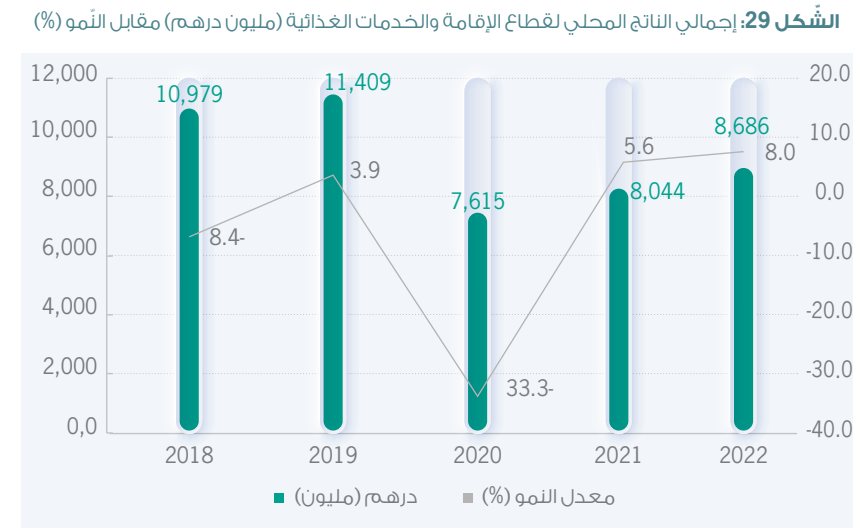
تسعى دائرة الثقافة والسّياحة-أبوظبي إلى استقطاب أكثر من 24 مليون زائر بحلول عام 2023 بغرض تحسين القطاع السّياحي في الإمارة، من خلال تقديم تجارب سياحية فريدة وجذّابة، وإقامة فعاليات ومبادرات متنوعة للزوّار المحليين والعالميين، وكذلك تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض.

علاوة على ذلك، كشفت دائرة الثقافة والسّياحة وشركة ميرال (الشركة الرائدة في مجال تطوير الوجهات والتجارب في أبوظبي)، عن الرؤية

والاستراتيجية والعلامة التجارية الجديدة لجزيرة السعديات، والتي تهدف إلى تطوير الجزيرة والترويج لها كوجهة طبيعية وثقافية، بالإضافة إلى زيادة عدد الزوّار المحليين والإقليميين والدوليين، إلى جانب دعم النظام البيئي السّياحي لإمارة أبوظبي وتعزيز التنوع الاقتصادي بالإمارة.

كما أدّت مجموعة مركز أبوظبي الوطني للمعارض (أدنيك) دوراً رئيسياً في انتعاش اقتصاد أبوظبي في قطاعي سياحة الأعمال والترفيه، حيث حققت أداءً قياسياً في عام 2022 عقب إطلاق هويتها المؤسسية الجديدة التي اشتملت على 6 قطاعات أعمال رئيسية (مراكز المعارض والمؤتمرات، تنظيم الفعاليّات، خدمات الضيافة، وخدمات الطعام، وخدمات الفعاليّات، والفنادق، والسّياحة الترفيهية).

تهدف المجموعة إلى توسيع نطاق عملها ليشمل قطاعات ومناطق جغرافيّة جديدة في منطقة الشرق الأوسط ودول أوروبا، مما يسهم في تحسين مكانة أبوظبي الرائدة على خريطة العالم.



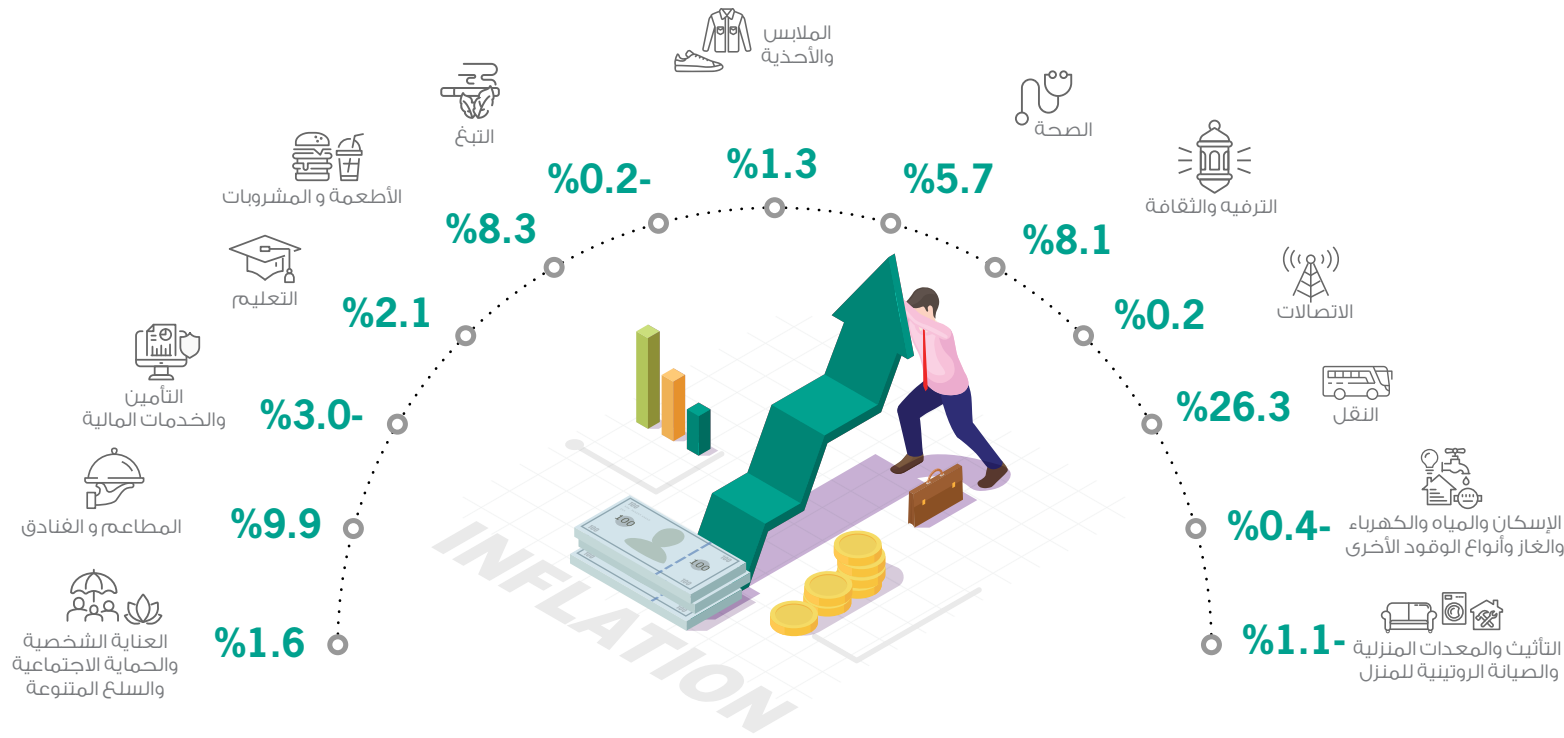
المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي

التضخم:

شهد عام 2022 ارتفاعاً قوياً في التضخّم المستورد بسبب الأزمات الجيوسياسية العالمية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا، وتداعياتها على أسعار السلع الأساسية، خاصة في مجال الطاقة، حيث ارتفعت مستويات الأسعار في أبوظبي في عام 2022 إلى أعلى مستوى لها منذ عام 2009. ووصل مؤشر أسعار المستهلك إلى 105.6 في عام 2022 مقارنة بنظيره المسجل بـ 100 في عام 2021، مسجلاً متوسط معدل تضخم سنوي قدره 5.6%. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف الناشئ في الإيجارات خلال النّصف الثاني من عام 2022 (-0.5% في الربع الثالث و-1.0% في الربع الرابع وفقاً للتقارير الربع سنوية

للمصرف المركزي)، فإن مجموعة الإسكان (بما في ذلك المرافق) تمثل أكثر من 32% من إجمالي عقارات أبوظبي، وقد شهدت سلة المستهلكين استقراراً نسبياً في الأسعار، حيث تستغرق تحركات أسعار الإيجار بعض الوقت لتغذي مؤشر أسعار المستهلك. وكانت الزيادة الأكثر أهمية في سلة المستهلك هي مجموعة النّقل، والتي تمثل ثاني أكبر وزن (حوالي 13.8%). حيث صعد الرّقم القياسي لأسعار المستهلك لمجموعة النقل من 100 خلال عام 2021 إلى 126.3 بحلول عام 2022، مسجلاً زيادة سنوية قدرها 26.3%. وقد تأثّر ذلك بالارتفاع الكبير في أسعار الوقود النّاتج عن الحرب الروسية الأوكرانية، إلى جانب تعطيل سلسلة التوريد.

الشّكل 30: معدل التضخّم في أبوظبي لعام 2022 حسب مكونات مؤشر أسعار المستهلك (%) (2021=100)



معدل التضخّم في أبوظبي لعام 2022 حسب مكونات مؤشر أسعار المستهلك (%) (2021=100)



التجارة الخارجية:

ارتفع إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لإمارة أبوظبي في عام 2022 إلى 16%، ليصل إلى 260,434 مليون درهم.

وقد برزت العديد من مؤشرات الانتعاش من خلال قنوات التجارة الرئيسية الثلاث في عام 2022، حيث حافظت الصادرات على زخمها المتصاعد، مسجلة معدل نمو بنسبة 25.0%. علاوة على ذلك، استعادت الصادرات في أبوظبي نموها إلى 4%، في عام 2022، ما يؤكد على مكانة أبوظبي المهمة من جديد كمركز تجاري رائد.

كما انتعشت واردات الإمارة أيضاً، مسجلة معدل النمو البالغ 13%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى حد كبير إلى تحسن الطلب الصناعي المحلي، فضلاً عن انتعاش الطلب الاستهلاكي المحلي.

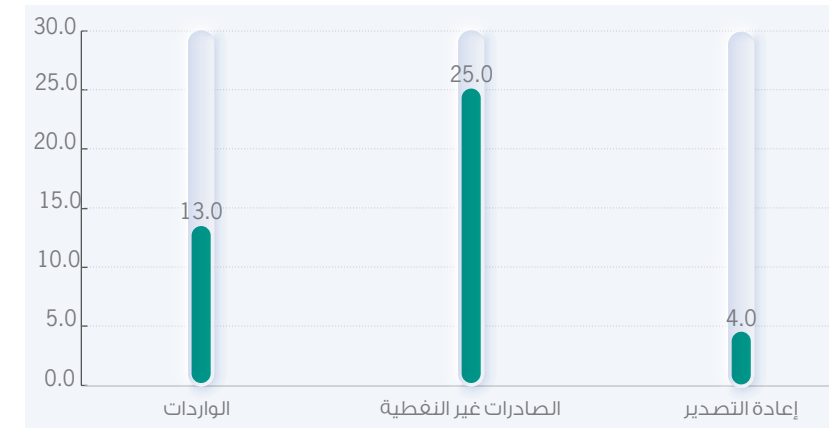
وتمثل الدول العربية الوجهة الأولى لإجمالي صادرات أبوظبي غير النفطية بنسبة 55.6%، تعد المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الرئيسي عبر قنوات التجارة الثلاث، حيث تستحوذ على 26%، من الصادرات (33.0%، في عام 2021)، و35.6%، من إعادة التصدير (31.7%، في عام 2021)، في حين تستورد 13.6%، من واردات أبوظبي (14.4%، في عام 2021). وتأتي منطقة دول آسيا في المركز الثاني بحصة تبلغ 15.6%، من إجمالي الصادرات غير النفطية للإمارة، تليها منطقة منظمة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) بحصة تبلغ 13.2%، من إجمالي الصادرات غير النفطية.

وتظهر التفاصيل التجارية في الإمارة - حسب وسيلة الشحن - بأن الشحن البري

هو الوسيلة السائدة للشحن من حيث علاقته بإجمالي الصادرات، حيث ساهم بنسبة 43.6%، في عام 2022 (45%، في عام 2019)، في حين أن الشحن البحري هو وسيلة الشحن السائدة بالنسبة للاستيراد بحصة تبلغ 51.7%، عام 2022 (55%، في عام 2019).



الشكل 31: التغير السنوي في التجارة الخارجية لإمارة أبوظبي لعام 2022 حسب القناة (%)



المصدر: مركز الإحصاء - أبوظبي (البيانات لا تشمل التجارة في الأسلحة والذخيرة)

التراخيص التجارية

يوجد (6) أنواع من التراخيص التجارية في إمارة أبوظبي:

1. الرخص الحرفية .
2. الرخص السياحية.
3. الرخص التجارية.
4. الرخص الصناعية.
5. الرخص المهنية.
6. الرخص الزراعية، ورخص الثروة السمكية والحيوانية.

يؤكد «تقرير نشاط الأعمال» لعام 2022، الصادر عن مركز أبوظبي للأعمال، التابع لدائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي، على حيوية قطاع الأعمال في أبوظبي في عام اتسم بالتحديات على المستوى الدولي. في عام 2022، أطلق مركز أبوظبي للأعمال (ADBC) مبادرات لتحسين النظام البيئي للأعمال وتهيئة أفضل الظروف للمستثمرين للنمو والانتعاش، فضلاً عن حماية حقوق المستهلكين والملكية الفكرية.

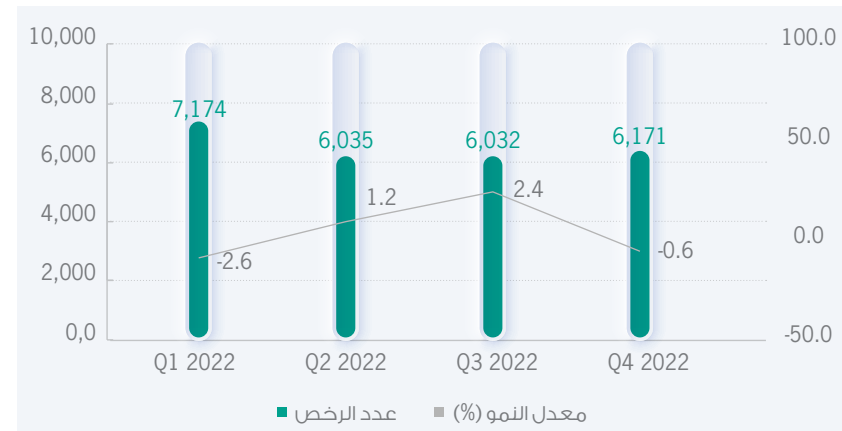
قامت أبوظبي بتوسيع رخصة «تاجر أبوظبي»، ما يمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على تراخيص تجارية دون الحاجة إلى مواقع فعلية أو استئجار مساحات تجارية، وتم إضافة 126 نشاطاً جديداً لتسهيل ممارسة الأعمال التجارية لمدة ثلاث سنوات. بالإضافة إلى ذلك، تمنح دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي إعفاءً من الإيجار لمدة عام يشمل 1200 نشاطاً اقتصادي، بهدف تحسين تنافسية أبوظبي ومكانتها الاستثمارية.

علاوة على ذلك، أطلقت دائرة القضاء في أبوظبي خدمة تسوية منازعات المستهلكين لتسريع تسوية المنازعات بين المستهلكين والمؤسسات التجارية في إمارة أبوظبي. فضلاً عن ذلك، أطلق مكتب أبوظبي للتنافسية إطار عمل «أبوظبي تبتكر» لتطوير منظومة الإبداع في الإمارة، ويستهدف الإطار إدارة المواهب، والموهبة التقنية، وخبرة الشركات الريادية والقدرات التقنية والابتكارية. حيث يعد التمويل جزءاً لا يتجزأ من إطار العمل، حيث يحدد السياسات المناسبة التي تسهل عملية تدفق رأس المال إلى المؤسسات التي تعتمد على الابتكار طوال دورات حياتها، بما في ذلك المنح الحكومية، والقروض المصرفية، ورأس مال المخاطر، والتمويل الجماعي، والمستثمرين المبادرين /الرعاة.

انخفض عدد الرخص التجارية الصادرة في عام 2022 بشكل طفيف، من 25,427 في عام 2021 إلى 25,412 في عام 2022. وزادت نسبة إصدار التراخيص الجديدة لأعلى مستوى في مارس 2022 وأدنى مستوى في مايو 2022. حيث كان الجزء الأكبر من التراخيص (93.6%) مخصص للرخص التجارية بينما تمثل الرخص الزراعية أدنى حصة (0.1%).

الشكل 32: الرخص التجارية ربع السنوية التي أصدرتها إمارة أبوظبي في عام 2022.

مقابل النمو على أساس سنوي (%)



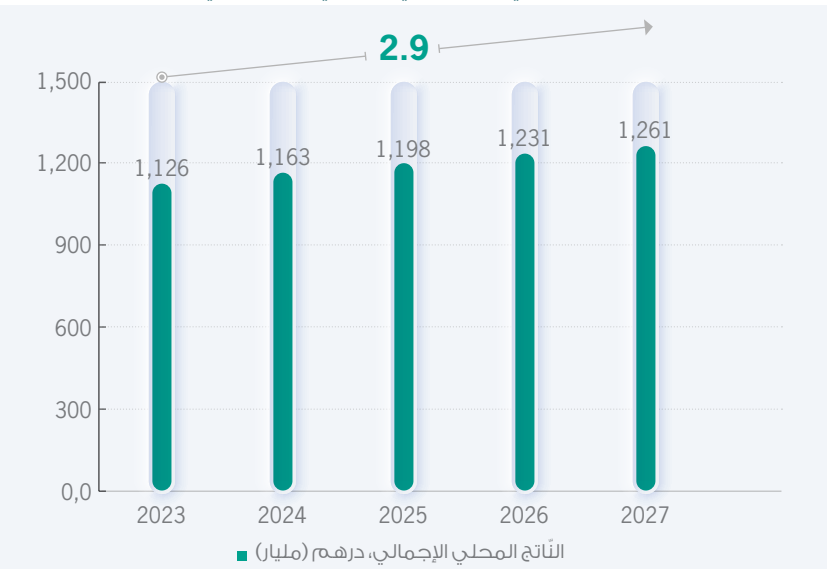
المصدر: دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي

الآفاق الاقتصادية لإمارة أبوظبي

مجموع الناتج المحلي الإجمالي

- في أعقاب تصريحات خفض مستويات إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك +) في إبريل ويونيو 2023، تعدلت توقعات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بالخفض. ومقارنة بالأداء المتميز في عام 2022 (7.3%)، يتوقع التحديث الأخير للبنك الدولي تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.5% في عام 2023 قبل أن يزداد بنسبة 3.2% في عام 2024.
- على نحو مشابه، أدى تزايد أوجه عدم اليقين الجيوسياسية، وتباطؤ أنشطة الاقتصاد العالمي، وتقييد السياسة النقدية، بالإضافة إلى قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك +) إلى خفض توقعات النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بأكملها، حيث أدت أحدث مستجدات توقعات صندوق النقد الدولي للاقتصاد العالمي إلى خفض توقعات النمو للمنطقة بنسبة 2.5% في عام 2023 و3.2% في عام 2024 مقابل 5.4% في عام 2022. وعليه، يتوقع الفريق المعني بالتنبؤات التابع لدائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي أن يتباطأ اقتصاد أبوظبي في عام 2023 ليصل إلى معدل نمو قدره 1.6% و3.3% في عام 2024، وهو ما يعزى بشكل أساسي إلى انخفاض إنتاج النفط وفقاً لانخفاض إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك +). ومن المتوقع أن يسجل معدل النمو السنوي المركب 2.9% عن الفترة (2023 – 2027)
- تستمر إيجابية التوقعات الاقتصادية لأبوظبي، وتستفيد من مساعي التنويع المستمر وتسريع الأنشطة غير النفطية مدعومة ببنية تحتية اقتصادية سليمة وأنظمة تنظيمية تنافسية وإصلاحات ديناميكية وسياسات ومبادرات سريعة الاستجابة.

الشكل 33: توقعات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لإمارة أبوظبي (2023–2027)



المصدر: نموذج الاقتصاد الكلي لدائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، 2023.

الشكل 34: توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لإمارة أبوظبي (2023–2024)

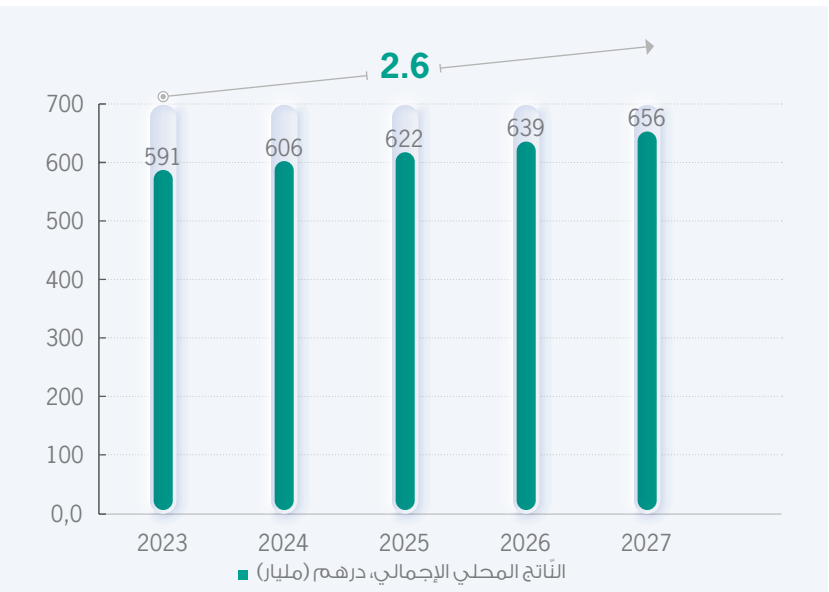


المصدر: نموذج الاقتصاد الكلي لدائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، 2023.

نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

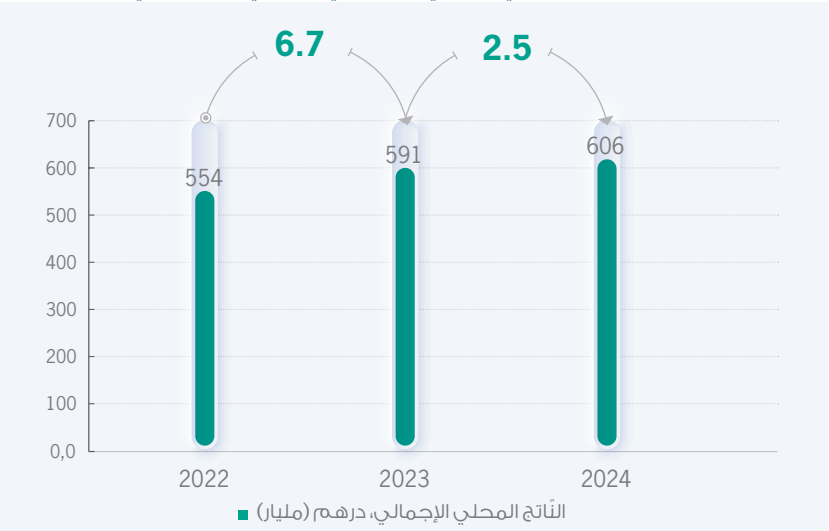


الشكل 37: توقعات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي لإمارة أبوظبي (2023–2027)

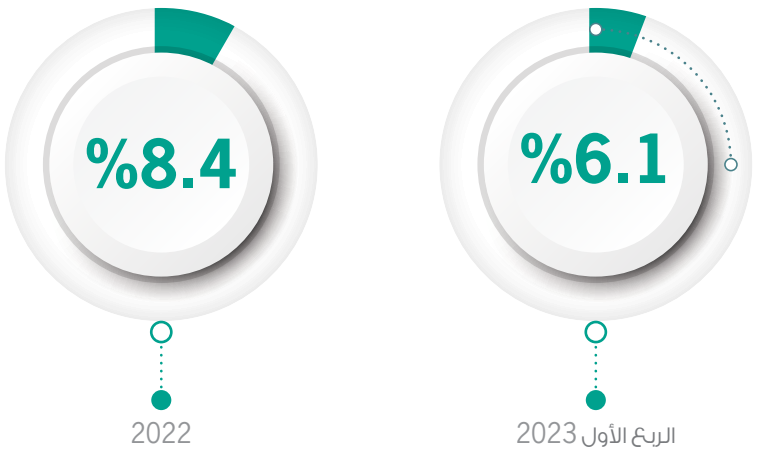


المصدر: نموذج الاقتصاد الكلي لدائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، 2023.

الشكل 38: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي لإمارة أبوظبي (2023–2024)



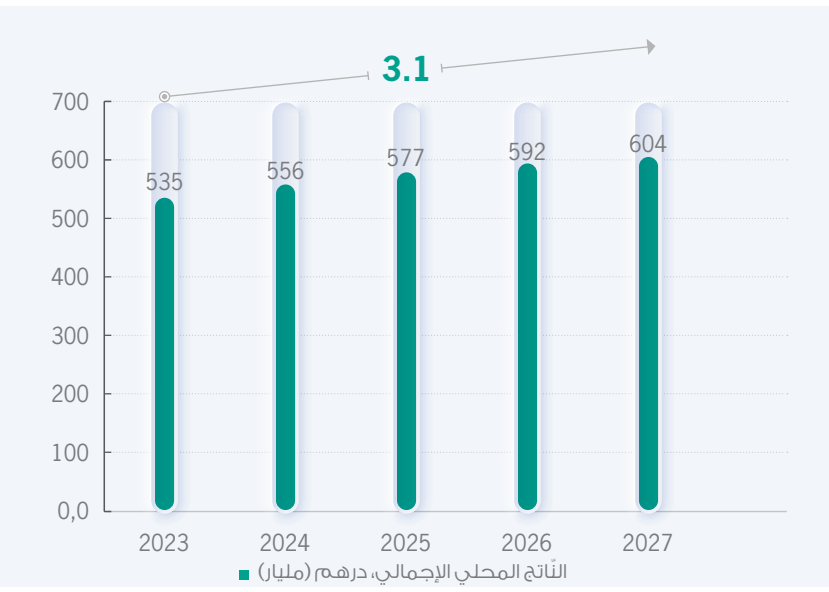
المصدر: نموذج الاقتصاد الكلي لدائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، 2023.



الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

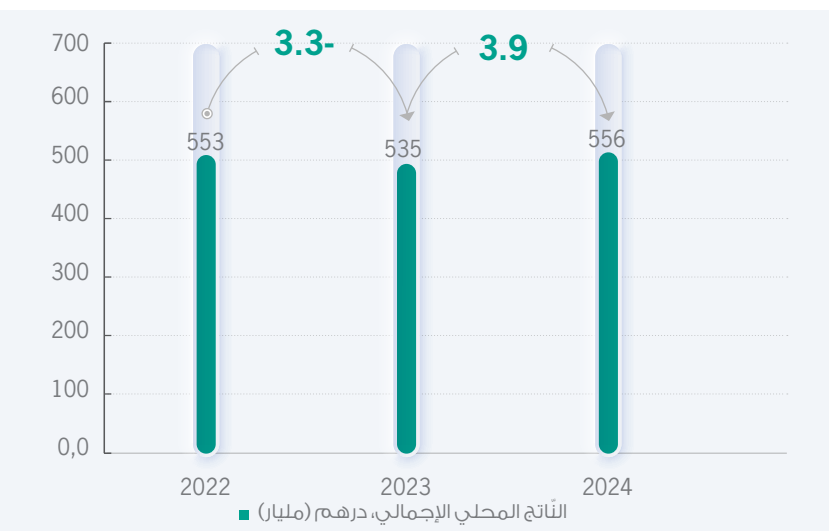
شهد القطاع غير النفطي نمواً استثنائياً في 2022 بنسبة 8.4% (أعلى نمو منذ 2016)، في حين أدى الأداء القوي الأفضل من المتوقع في الربع الأول من عام 2023 (6.1%) إلى رفع التوقعات لمسار القطاع في عام 2023. والحقيقة أنه في الربع الأول من 2023، استفاد القطاع غير النفطي من التسارع الكبير بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك توسع بنسبة 14.4% في أنشطة البناء، ودفعة إيجابية بنسبة 14% في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وزيادة ملحوظة بنسبة 14.5% في خدمات الإقامة والطعام. تماشياً مع مبادرات الترويج الجارية، وبما أن الاقتصاد في وضع جيد لمواصلة حصد الفرص الناشئة من «اقتصاد الصقر» المقرر تنسيقه حديثاً، يرى فريق التنبؤ التابع لدائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي أن تعمل الجهود الحالية جنباً إلى جنب مع الدعم الحكومي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز الاقتصاد غير النفطي بنسبة 6.7% في عام 2023، في حين من المتوقع أن يزداد معدل النمو السنوي المركب خلال الفترة 2023–2027 بنسبة 2.6%.

الشكل 35: توقعات الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي لإمارة أبوظبي (2023–2027)

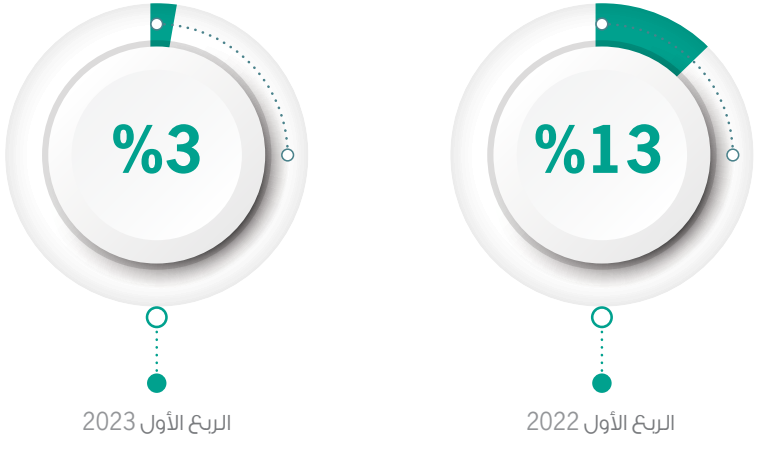


المصدر: نموذج الاقتصاد الكلي لدائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، 2023.

الشكل 36: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي لإمارة أبوظبي (2023–2024)



المصدر: نموذج الاقتصاد الكلي لدائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، 2023.



الناتج المحلي الإجمالي النفطي

وفي أعقاب تسجيل نمو مرتفع في عام 2022 (10.2%)، أظهر إنتاج النفط في أبوظبي تباطؤاً كبيراً في الربع الأول من عام 2023 (1.6%) على أساس سنوي، حيث ارتفع إنتاج النفط في الإمارات العربية المتحدة بشكل بسيط بنسبة 3% في الربع الأول من عام 2023 مقارنة بنمو متميز يزيد عن 13% في الربع الأول من عام 2022، إلا أن إنتاج النفط الإماراتي انخفض بنسبة 1.6% على أساس ربع سنوي تماشياً مع تصريح منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك+) بخفض إنتاج النفط. وتجدر الإشارة إلى أنه في مارس 2023، انخفضت قيمة السلة المرجعية لمنظمة الدول المصدرة للنفط إلى أدنى قيمة لها منذ يناير 2022، مسجلة انخفاضاً بنسبة 4.2% (3.43 دولاراً للبرميل) مقارنة بالشهر السابق. وقد تأثر ذلك بارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية إلى جانب أحداث الاقتصاد الكلي التي ساهمت في تقلبات السوق. وبناء على ذلك، يتوقع الفريق المعني بالتنبؤات التابع لدائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي أن انخفاض إنتاج النفط خلال 2023 سيؤدي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة -3.3% في عام 2023 قبل أن ينتعش بنسبة 3.9% في عام 2024.



الملحق

الافتراضات والاتفاقيات والاختصارات

يتم التعبير عن القيم النقدية في هذا التقرير عادةً بالدرهم الإماراتي –وحدة العملة المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة –أو بالدولار الأمريكي. مع العلم أن قيمة الدرهم مقابل الدولار الأمريكي ثابتة بسعر 3.6725 دراهم إماراتية لكل دولار أمريكي. ومع ذلك، ولغايات إجراء المقارنات الدوليّة، فإن الوحدة المفضلة هي الدولارات الدوليّة حسب تعادل القوة الشرائية عند توافرها. علماً بأن الاقتصادات الرئيسية الواردة في هذا التقرير هي الصين ومنطقة اليورو والهند واليابان والولايات المتحدة. ويتوافق هذا تقريباً مع أكبر الشركاء التجاريين لدولة الإمارات العربية المتحدة وهم أكبر خمسة اقتصادات مرجعية. إن إجمالي الناتج المحلي (الاسمي) لمنطقة اليورو أصغر قليلاً من مثيله في الصين، وحوالي ثلاثة أضعاف نظيره في اليابان. وجب التنويه أن معدلات النمو المذكورة في هذه الوثيقة أُعدت على أساس سنوي، ما لم يذكر خلاف ذلك. حيث يتم التعبير عن معدلات النمو ربع السنوية (على أساس ربع سنوي) بشكل أولي (أي غير سنوي)، ما لم يُذكر خلاف ذلك. يتم الإبلاغ عن معدلات النمو الاقتصادي على أساس السعر الثابت كلما أمكن ذلك ويكون العام الأساسي هو 2014.

يمكن الإشارة إلى الفترات الزمنية التي تم فيها تقدير البيانات وستكون خاضعة للمراجعة بالحرف "E"، للإشارة إلى حالتها على أنها غير مكتملة، في حين تتم الإشارة إلى الفترات الزمنية المستقبلية التي تكون فيها البيانات عبارة عن توقعات بالحرف "F". على سبيل المثال، فإن عام 2020 هو عام مرتبط بتاريخ معين إذا تم تقدير البيانات المتعلقة بذلك العام، ولكنها تخضع للمراجعة، فقد يتم تصنيفها على أنها E 2020، من ناحية أخرى، ستم الإشارة إلى التوقعات

عام 2022 لعام (F 2022) حيث إن عام 2022 لم ينتهِ بعد، وعندما يكون المعنى واضحاً قد يجوز حذف الحروف.

حيث أن كلمة «تقلّص» تدل على حركة سلبية، بينما كلمة «نمو» تدل على حركة إيجابية؛ لذلك، فإن تقلّص الاقتصاد بنسبة 1% يعادل التعبير عن النمو بنسبة -1%.

تُستخدم الخطوط المنقطة لتمثيل القيم المتوقعة في مخططات السلاسل الزمنية، في حين أن الخطوط الصلبة هي قيم فعلية/ تاريخية (حتى لو كانت تقديرية أو خاضعة للمراجعة). يمكن أيضاً استخدام الخطوط المنقطة للإشارة إلى قيمة معيارية حسب مقتضى السياق، كما يجب أن يكون واضحاً أيهما قيد الاستخدام.

يتم الإبلاغ عن الرسومات التوضيحية والاختبارات الإحصائية وفواصل الثقة عند 95%، أو مستوى الأهمية (ما لم يُذكر خلاف ذلك) وهذا يعادل قيمة P والتي تبلغ 5%.

عادةً ما يتم وضع الدُّول على المخططات والأشكال على أساس الأحرف الأبجدية، لكن عندما تتم الإشارة إلى العالم أو أبوظبي، يتم وضع نقطة مرجعية على أي من طريقي الرُّسم البياني. يتم سرد القطاعات الاقتصادية وفئات سلة مؤشر أسعار المستهلك من اليسار إلى اليمين حسب رمز التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية ISIC4 (أبجدياً) ورقم مجموعة الإنفاق (رقمياً).

عادةً ما يتم الإبلاغ عن معدلات التغيير بمنزلة عشرية واحدة. ويتم الإبلاغ عن قيم الدُّولار الصغيرة ضمن منزلتين عشريتين. أما بالنسبة لقيم الدُّولار الكبيرة تتم الإشارة إليها بدون فاصلة عشرية، كما يتم ذكر أسعار الفائدة ضمن

منزلتين عشريتين. على هذا النحو، قد لا يتم تجميع الأرقام إلى قيم إجمالية متوقعة (على سبيل المثال، قد لا يصل مجموع الأسهم إلى 100%).

يتم التّعبير عن التواريخ بالتنسيق الدولي (اليوم/ الشهر/ السنة)، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

يتم التّعبير عن المؤشرات على أنها متوسط القيمة الفعلية خلال فترة إعداد التقارير الخاصّة بها، ما لم يُذكر خلاف ذلك. على سبيل المثال، السّعر الشّهري للنّفط هو متوسط سعره اليومي الفعلي. ولكن عادة ما يُشار إلى التضخّم الربع السنوي أو السنوي على أنه قيمة نهاية الفترة.

مجلس التّعاون الخليجي: هو اتحاد إقليمي حكومي على المستوى السّياسي والاقتصادي. ويتكون من ست دول (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربيّة السعوديّة، ودولة الإمارات العربيّة المتحدّة).

وتتكون مجموعة دول «العالم العربي» من 22 دولة عضواً في جامعة الدول العربية، وغالبية هذه البلدان موجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تشير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يُستخدم تصنيف صندوق النقد الدولي (الذي يشمل جيبوتي والصومال، ولكن ليس تركيا) في هذا التقرير، باستثناء الحالات التي تمت الإشارة إليها.

تشير بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هنا إلى التعريف المضاف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتوافق مع تصنيف صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا (منطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا + أجزاء أخرى من غرب آسيا + آسيا الوسطى + أجزاء من جنوب آسيا).

تشير منطقة اليورو (المعروفة أيضاً باسم منطقة اليورو) إلى الدُّول الأعضاء التسعة عشرة في الاتحاد الأوروبي التي تستخدم اليورو باعتباره العملة القانونية الوحيدة. ويشير الاتحاد الأوروبي (EU) إلى الاتّحاد السّياسي والاقتصادي الذي يضم 27 دولة عضواً. وتمثل تلك الدول سوقاً مشتركة (وإن لم تكن عملة مشتركة) مع سياسة التجارة والتعريفات المشتركة.

تتضمن تقارير آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي منطقة اليورو كمجموعة واحدة في تقارير البيانات، لأنها تمثل اتحاد عملة داخل سوق مشتركة. ومع ذلك، بالنسبة لبيانات التجارة الدوليّة، فإن المجموعة الأكثر شيوعاً لإعداد التقارير هي الاتحاد الأوروبي، نظراً لأنّها تمثّل كتلة تجارية مشتركة.

بالنسبة للمقارنات الدوليّة، تتم الإشارة إلى كل من منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي اعتماداً على سياق البيانات. يتم دائماً تمييز الاثنين بشكل صريح.

يلخص الجدول (1) أدناه الأسماء المختصرة للقطاعات المستخدمة في هذا التقرير مقابل التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية "ISIC4" المستخدمة في مركز الإحصاء في أبوظبي. تُستخدم الأسماء المختصرة فقط لئيم إدراجها بشكل أفضل في المخططات والأشكال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً تضمين اسم مختصر تقليدي (على سبيل المثال، «الزّراعة» هي اختصار غير رسمي لعبارة «الزّراعة والموارد الطبيعيّة» المختصرة بالفعل). مجموعة التصنيف مأخوذة من «سكاد» مركز الإحصاء –أبوظبي.

الجدول 1: الأسماء المختصرة للنشاط الاقتصادي

التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية ISIC4	الاسم الكامل للنشاط	الاسم المختصر للنشاط
أ	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	الزراعة والمصادر الطبيعية (الزراعة)
ب	التعدين واستغلال المحاجر (بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي)	المناجم والمحاجر (« إجمالي الناتج المحلي النفطي »)
ت	الصناعات التحويلية	الصناعات التحويلية
ث، ج	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه، إدارة المخلفات	إدارة المرافق والنفائات
د	التشييد والبناء	التشييد والبناء
ذ	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات والدراجات النارية	البيع بالتجزئة وإصلاح المركبات
ر	النقل والتخزين	النقل والتّخزين
ز	الإقامة وخدمات المطاعم	الفنادق والخدمات الغذائية
س	المعلومات والاتصالات	تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات
ك	الأنشطة المالية والتأمين	المالية والتأمين (« المالية »)
ص	العقارات	العقارات
ض	الخدمات المهنية والعلمية والتقنيّة	الخدمات المهنيّة والعلميّة والتقنيّة
ع	الخدمات الإداريّة والدّعم	الخدمات الإداريّة
غ	الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإلزامي	الحكومة والدّفاع
ف	التّعليم	التّعليم
ك	صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	الصّحة والخدمات الاجتماعية (« الرعاية الصحية »)
م، ن	الفنون والترفيه والخدمات الأخرى	القوانين والتسجيلات
هـ	أنشطة الأسر المعيشية كأرباب عمل	الأنشطة المنزلية

المصدر: مركز الإحصاء -أبوظبي

يلخص الجدول (2) أدناه الأسماء المختصرة لمجموعات الإنفاق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

الجدول 2: الأسماء المختصرة لمجموعات الإنفاق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك

رقم مجموعات الإنفاق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الاسم الكامل لمجموعة الإنفاق	الاسم المختصر لمجموعة الإنفاق
01	الأطعمة والمشروبات	الأطعمة والمشروبات
02	المشروبات الكحولية والتبغ	الكحول والتبغ
03	الملابس والأحذية	الملابس والأحذية
04	الإسكان والمياه والكهرباء والغاز، وأنواع الوقود الأخرى	الإسكان والمرافق
05	التأثيث، والمعدات المنزلية، والصيانة الروتينية للمنزل	الأثاث والمعدات
06	الصّحة	الصّحة
07	النّقل	النّقل
08	الاتّصالات	الاتّصالات
09	الترفيه والثقافة	الترفيه والثقافة
10	التّعليم	التّعليم
11	المطاعم والفنادق	المطاعم والفنادق
12	السلع والخدمات المتنوعة	متفرقات

المصدر: مركز الإحصاء -أبوظبي

ويلخص الجدول (3) أدناه الاختصارات الشائعة المستخدمة في التقرير.

الجدول 3: الاختصارات الشائعة المستخدمة في التقرير

الاختصار	الاسم	التفسير
ADDED or DED	دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي	المنظمة الأم لقطاع الاستراتيجية الاقتصادية
AED	الدَّهرم – دولة الإمارات العربيَّة المتحدة	وحدة العملة المحلية لدولة الإمارات العربيَّة المتحدة
Bbl	برميل	وحدة حساب النَّفط الخام
DCT	دائرة الثقافة والسِّياحة	بيانات المالك أو الفندق والسياحة
EIA	إدارة معلومات الطَّاقة الأمريكيَّة	مصدر بيانات أسعار النَّفط الخام
ESO	قطاع الاستراتيجية الاقتصادية	الدائرة داخل دائرة التنمية الاقتصادية
FCSC	الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	مكتب الإحصاء الوطني
GCC	مجلس التَّعاون الخليجي	الاتحاد على المستوى السياسي والاقتصادي
ILO	منظمة العمل الدَّوليَّة	منظمة العمل العالمية
MENA	دول الشَّرق الأوسط وشمال أفريقيا	التنوع الثقافي والجغرافي
MENA +	تعريف موسع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منطقة وسط وغرب وأجزاء من جنوب آسيا
OPEC	منظمة الدَّول المصدرة للنفط	مسؤولية عن إنتاج نصف النَّفط العالمي
OPEC +	منظمة الدَّول المصدرة للنفط –أوبك بلس	روسيا و10 دول أخرى
SCAD	مركز الإحصاء – أبوظبي	مكتب إحصاء الإمارة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	كيان يتعامل مع التجارة العالمية
WEO	آفاق الاقتصاد العالمي	التَّقرير الاقتصادي الدوري لصندوق التَّقد الدولي

البيانات والمصادر

يستمد التَّقرير السنوي الصادر عن دائرة التنمية الاقتصادية –أبوظبي البيانات الواردة فيه من مصادر محلية ودولية. فعلى المستوى المحلي، اعتمد التَّقرير على بيانات مركز الإحصاء في إمارة أبوظبي والهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء. وبالنسبة للمركز، فهو المكتب الإحصائي لإمارة أبوظبي، أما الهيئة الاتحادية فهي المكتب الإحصائي الوطني لدولة الإمارات العربيَّة المتحدة. أما المصدر الرئيسي للبيانات الدَّوليَّة فهو آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق التَّقد الدولي، حيثما كان ذلك ممكناً، (ولا يوجد تضارب مع تواريخ أخرى) ، تم الاستناد في معلومات التَّقرير إلى تحديث إبريل 2023، وتم اعتماد إصدار يناير 2023 حول آفاق الاقتصاد العالمي. فيما استُمدَّت البيانات التجارية (الربع السَّنوية) من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيثما كان ذلك ممكناً. خلاف ذلك، تم الحصول على المعلومات من بيانات الحسابات الوطنية للبنك الدولي، كما هي منشورة في قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. كما استُمدَّت البيانات الخاصة بمؤشرات السوق من موقع ياهو للتمويل “Finance! Yahoo” أو بشكل مباشر من خلال البورصات.

تم رصد بيانات أسعار النَّفط من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (خام برنت) أو منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» (سلة منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» المرجعية). عادة ما يتم تحويل الأسعار اليومية إلى بيانات شهرية أو ربع سنوية أو سنوية، كمتوسط السعر الفعلي خلال فترة زمنية. سعر خام برنت هو السعر المرجعي عادة فيما

يتعلق بأبوظبيي. ومع ذلك، يمكن أيضاً استخدام سلة أوبك المرجعية (ORB) وهي أقرب إلى السوق ذات الصلة بالإمارة. في الواقع، أطلقت إمارة دبي المجاورة مؤخراً منصة تداول النَّفط (النظام البيئي البديل للخام) لتداول الدرجات الأكثر صلة بالمنطقة (مثل مربان). ومع ذلك، فإن سعر خام برنت هو مؤشر جيد للسعر المرتبط بأبوظبيي، وهو المعيار الدولي المتعارف عليه.

تم تقدير الآفاق الخاصة بأبوظبيي في قسم الآفاق الاقتصادية لإمارة أبوظبي باستخدام مصفوفة المدخلات والمخرجات التي طورتها أكسفورد للسياسة الاقتصادية.

عادة ما يتم إصدار التقديرات الأولية للبيانات الإحصائية المحلية في غضون 60 يوماً من نهاية الفترة المشمولة بالتَّقرير للبيانات ربع السنوية أو السنوية. وسيتم إصدار البيانات الشهرية في غضون 30 يوماً من نهاية فترة التقرير. علماً بأن مثل هذه البيانات يتم نشرها على دفعات، وعادة ما تخضع البيانات للمراجعة ووضع اللمسات النهائية (بغض النظر عن أي أمور أخرى)، في الفترة التي تلي الإصدار الأوَّلي.

وهنا يجب التأكيد على أن البيانات الواردة في هذا التَّقرير قد لا تتطابق مع الأرقام النهائية التي أقرها الإحصائيون، علماً بأن البيانات الواردة في هذا التَّقرير جُمِعَت في أغسطس 2023 أو قبل ذلك التاريخ. ولا تنعكس التحديثات والمراجعات على قواعد البيانات السَّابقة في هذا التاريخ هنا في التَّقرير.

قائمة الأشكال والجداول

الشكل 1: معدّل النّمو العالمي 2001 – 2022 (%)	17
الشكل 2: مؤشّر منظّمة الأغذية والزّراعة لأسعار الغذاء للفترة 2005 – 2022 (2014=100-2016)	18
الشكل 3: معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للصّين في الفترة 2005-2022 (%)	19
الشكل 4: معدّل النّمو العالمي والاقتصادات الرئيسية 2021-2022 (%)	20
الشكل 5: معدّل النّمو الإقليمي 2021-2022 (%)	21
الشكل 6: معدل التضخّم العالمي والاقتصادات الرئيسية 2021-2022 (%)	22
الشكل 7: معدلات التضخّم الإقليمية 2021-2022 (%)	23
الشكل 8: معدل البطالة في الاقتصاد العالمي والاقتصادات الرئيسيّة لعام 2021-2022 (%)	25
الشكل 9: معدل البطالة الإقليمي 2019-2022 (%)	25
الشكل 10: معدل نمو الصّادرات والواردات السلعية في الاقتصاد العالمي والاقتصادات الرئيسية لعام 2022 (%)	26
الشكل 11: أسعار الفائدة لدى البنوك المركزية في الاقتصادات الرئيسية حتى نهاية عام 2022 (%)	27
الشكل 12: سعر خام برنت الشهري لعام 2022 (دولار/برميل)	27
الشكل 13: معدل نمو الاقتصاد العالمي والاقتصادات الرئيسية لعام 2023 (%)	29
الشكل 14: معدل نمو الاقتصادات الإقليمية لعام 2023 (%)	29
الشكل 15: معدل التضخّم في الاقتصاد العالمي والاقتصادات الرئيسية لعام 2023 (%)	31
الشكل 16: معدل التضخّم الإقليمي لعام 2023 (%)	31
الشكل 17: معدل البطالة في الاقتصادات الرئيسية للأعوام 2023-2024 (%)	33
الشكل 18: متوسط الأسعار الفورية الفصلية والسّنوية لسلة أوبك المرجعية (دولار/برميل)	37
الشكل 19: مساهمة الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للإمارة % (2018-2022)	39
الشكل 20: معدل نمو الناتج المحلي النفطي وغير النفطي % (2018-2022)	39
الشكل 21: إجمالي الناتج المحلي لقطاع التشييد والبناء (مليون درهم) مقابل النّمو (%)	40

الشكل 22: إجمالي الناتج المحلي لقطاع الخدمات المالية (مليون درهم) مقابل النّمو (%)	41
الشكل 23: إجمالي الناتج المحلي لقطاع التعليم (مليون درهم) مقابل النّمو (%)	42
الشكل 24: إجمالي الناتج المحلي لقطاع الزراعة (مليون درهم إماراتي) مقابل النّمو (%)	43
الشكل 25: إجمالي الناتج المحلي لقطاع الرعاية الصّحيّة (مليون درهم) مقابل النّمو (%)	44
الشكل 26: إجمالي الناتج المحلي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مليون درهم) مقابل النّمو (%)	45
الشكل 27: إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية (مليون درهم) مقابل النّمو (%)	46
الشكل 28: إجمالي الناتج المحلي للقطاع العقاري (مليون درهم) مقابل النّمو (%)	47
الشكل 29: إجمالي الناتج المحلي لقطاع الإقامة والخدمات الغذائية (مليون درهم) مقابل النّمو (%)	48
الشكل 30: معدل التضخّم في أبوظبي لعام 2022 حسب مكونات مؤشر أسعار المستهلك (%) (100=2021)	49
الشكل 31: التغيّر السّنوي في التجارة الخارجية لإمارة أبوظبي لعام 2022 حسب القناة (%)	50
الشكل 32: الرّخص التّجارية ربع السّنوية التي أصدرتها إمارة أبوظبي في عام 2022، مقابل النّمو على أساس سنوي (%)	51
الشكل 33: توقعات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لإمارة أبوظبي (2023-2027)	52
الشكل 34: توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لإمارة أبوظبي (2023-2024)	52
الشكل 35: توقعات الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي لإمارة أبوظبي (2023-2027)	54
الشكل 36: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي لإمارة أبوظبي (2023-2024)	54
الشكل 37: توقعات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي لإمارة أبوظبي (2023-2027)	55
الشكل 38: توقعات نمو الناتج المحليّ الإجمالي غير النفطي الحقيقي لإمارة أبوظبي (2023-2024)	55
الجدول 1: الأسماء المختصرة للنّشاط الاقتصادي	60
الجدول 2: الأسماء المختصرة لمجموعات الإنفاق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك	61
الجدول 3: الاختصارات الشائعة المستخدمة في التقرير	62



دائرة التنمية الاقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي
قطاع الاستراتيجية الاقتصادية